المجلة العلمية لكلية الآداب مج ١٣،ع١(٢٠٢٤) ١٣٩- ١٩٦
المجلة العلمية لكلية الآداب
https://artdau.journals.ekb.eg/

المتغيرات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بتمكين المرأة في الأسرة والمجتمع: دراسة تحليلية نقدية

إسلام سرور الدسوقي محمد زيادة [١] حمدية محمد الدمرداش [٢]
[١] مدرس مساعد، [٢] أستاذ علم الاجتماع المساعد – قسم الاجتماع - كلية الآداب – جامعة دمياط.

المستخلص

تتمحور هذه الدراسة حول رصد أهم المتغيرات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بتمكين المرأة في الأسرة والمجتمع، ومدى تنوع هذه المتغيرات من عادات وتقاليد وموروثات ثقافية بالإضافة إلى أساليب التنشئة الاجتماعية، والتعرف على نماذج المرأة التي عرضتها المجموعة الروائية (ثلاثية نجيب محفوظ، دارية للكاتبة سحر الموجي، كبرياء وهوى للكاتبة جين أوستن)، إضافة إلى رصد أوجه الاتفاق والاختلاف بين رؤية كل كاتب فيما يتعلق بتمكين المرأة في الأسرة والمجتمع ،وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي واستخدمت طريقة تحليل المضمون، وبالنسبة لعينة الدراسة فقد تم اختيار ثلاثية نجيب محفوظ، ورواية دارية بالإضافة إلى رواية كبرياء وهوى بطريقة عمدية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود عدد من المتغيرات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بتمكين المرأة في الأسرة والمجتمع تمثلت في العادات والتقاليد والتنشئة الاجتماعية بالإضافة إلى بعض الموروثات الثقافية والتعليم والتكنولوجيا والقوانين ، وقد عرضت الدراسة لعينة من نماذج المرأة منها نموذج المرأة النمطية ، ونموذج المرأة المثقفة ونموذج المرأة الساقطة ، بالإضافة إلى التأكيد على اختلاف رؤية كل كاتب في عرضه لأحداث روايته حسب البيئة التي تجرى فيها الأحداث واختلاف الثقافة العربية بشكل جذري عن الثقافة الغربية فيما يتعلق بالعادات والتقاليد.

الكلمات المفتاحية: المرأة، المتغيرات الاجتماعية والثقافية، علم اجتماع الأدب.

تاريخ المقالة:
تاريخ اســـــتلام المقالـــة: ٢٠٢٣/٢/٢٥
تاريخ استلام النسخة النهائية: ٢٠٢٣/٣/١١
تاريخ قبـــول المقالـــــة: ٢٠٢٣/٤/٢٦

Scientific Journal of Faculty of Arts 13 (1) 2024, 139-196
المجلة العلمية لكلية الآداب
https://artdau.journals.ekb.eg/

Social and Cultural Variables Associated with Women's Empowerment in Family and Society: A Critical Analytical Study

Islam Sorour Al-Dasouki Muhammad Ziada [(1)], Hamdiya Muhammad Al-Demerdash [(2)].

[(1)] Assistant Lecturer, [(2)] Associate Professor of Sociology - Faculty of Arts - Damietta University.

Abstract

The study's focus is on exploring the intricate interplay of social and cultural factors shaping women's empowerment within both familial and societal contexts, drawing insights from Naguib Mahfouz's 'the trilogy,' Sahar Al-Mouji's 'Daria,' and Jane Austen's 'Pride and Prejudice.' It seeks to unravel the diversity inherent in these variables, including customs, traditions, and cultural legacies, alongside examining the mechanisms of socialization within familial settings, educational institutions, and other social spheres. Furthermore, the study aims to discern the driving forces propelling women towards empowerment. Specifically, it aims to achieve several objectives: identifying the principal social variables associated with women's empowerment as depicted in the aforementioned literary works; highlighting the significant cultural elements presented in these novels; analyzing the portrayal of female characters within the narratives, particularly in terms of their empowerment and the motivations influencing their actions within family and community dynamics; and finally, it endeavors to compare and contrast the authors' approaches to depicting women's empowerment within familial and societal realms.

Keywords: sociology of literature, the empowerment of women, women, novel, cultural and social variables .

Article history:
Received : 25/2/2023
Received in revised form :11/3/2023
Accepted : 26/4/2023

١. مقدمة الدراسة

تعد المرأة أساس المجتمع، التي عن طريقها يخرج أفراده إلى الوجود، والتي عن طريقها ينمو أفراده ويشبون رجالاً ونساءً، ينتشرون في كل جوانبه ويفكرون ويعملون، فالمرأة هي الصورة الأولى التي تنطبع في عقل كل فرد من أفراد المجتمع، وهي المغذى الأول لكل واحد من أبنائه. (١)

ومع ذلك فلا زالت المرأة العربية تواجه التمييز وعدم المساواة، والأمر لا يختلف كثيراً في مصر، فالنساء ما زلن يعانين من الإهمال والتهميش والاستبعاد، وفي أحسن الأحوال من عدم المشاركة الفاعلة في قضايا المجتمع ومشكلاته، بل وبما يتعلق بتمثيلهم كقوة يمكن استخدامها في نجاح قضايا المجتمع، بل وربما فيما يتعلق بحياتهم الشخصية والحياتية وما يرتبط بحقوقهم المشروعة. (٢)

ومع تعرض المرأة للعديد من المتغيرات لم يعد يقتصر أهمية دورها في الحياة علي عملية حفظ بقاء واستمرار النوع بل تعدت ذلك إلي المساهمة في بناء وتطوير المجتمع ، فهي المسئولة شأنها شأن الرجل عن تنمية وبناء المجتمع وتحقيق نموه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ،(٣) وبالتالي أصبحت قضايا المرأة محوراً للاهتمام ومجالاً للبحث والتغيير في كثير من الدول العربية ، نظراً لإدخال وضعها وواقعها المستند إلي كثير من المتغيرات والتركيبات الاجتماعية ، وبذلك فإن تحسين واقع المرأة العربية عامة والمصرية خاصة أصبح مطلباً عالمياً ، وأصبح مفهوم تمكين المرأة والإجراءات المتبعة للوصول له مقياساً مهماً ومرتكزاً أساسياً لتحديد وضعها بشكل عام .(٤)

وفي ضوء ذلك ظهرت بعض الروايات التي تناولت قضايا المرأة وتمكينها في محيط أسرتها وفي المجتمع، حيث تعد الرواية من أكثر الفنون اتصالا بالمجتمع، إذ تعبر عن مشكلاته وهمومه، وتعطي المجال للبوح والاسترسال والوصف والتقصي، لذلك كانت الرواية البيئة الخصبة لاستجلاء صورة المرأة التي تعبر عن تغير المجتمع، وبالتالي يمكن استخدام صورة المرأة بوصفها أداة فنية لرصد وتتبع وعي المجتمع وعرض قضاياه. (٥)

ومن ثم فقد كانت المرأة وقضاياها مجال الاهتمام من جانب أصحاب الحكمة والفلاسفة والمفكرين الاجتماعيين والمتخصصين في العلوم الاجتماعية بصفة عامة وعلم الاجتماع بصفة خاصة، ولعل ذلك يعد أمراً طبيعياً، فالمرأة نصف المجتمع، ويمكنها أن تؤثر تأثيرات هائلة في هذا المجتمع.

وبالتالي فإن موضوع " المتغيرات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بتمكين المرأة في الأسرة والمجتمع " من أهم الموضوعات التي يهتم بها علم اجتماع الأدب، ولهذا فإن للأدب دورا رياديا في تجسيد هذه المتغيرات وخاصة الاجتماعية والثقافية منها.

٢. مشكلة الدراسة

تمثل المرأة من زمن بعيد موضوعاً من الموضوعات المهمة التي شغلت اهتمام العلماء المفكرين على حد سواء، وربما كان من بين الأسباب التي شكلت دعائم هذا الاهتمام تلك الفروق التي يمكن ملاحظتها بين الجنسين في عدد من السمات والخصائص المهمة. (٦)

ولقد مرت المرأة في حياتها بمراحل مهمة، اختلفت فيها قدرتها في التمكين والتأثير في الأسرة والمجتمع، فمن زمن اقتصر دور المرأة على مجرد كونها خادمة لأسرتها خاضعة لسلطة الرجل يتحكم فيها كما يشاء، أما في الوقت الحاضر تجاوزت مرحلة كونها خادمة للأسرة إلى الخروج والتأثير في المجتمع واعتبارها عضواً مشاركاً في الأسرة له كيانه وتمثل نصف المجتمع، وقد ارتبط بكل هذا عدد من المتغيرات الاجتماعية والثقافية التي مكنتها من إحساسها بنفسها سواء في الأسرة أو المجتمع.

وبالتالي تتحدد مشكلة الدراسة في هذا البحث في تناول المتغيرات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بتمكين المرأة في الأسرة والمجتمع كما جاءت في ثلاثية نجيب محفوظ، ورواية دارية للكاتبة سحر الموجي، ورواية كبرياء وهوى للكاتبة (جين أوستن) ومدى تنوع هذه المتغيرات من عادات وتقاليد وموروثات ثقافية، بالإضافة إلى أساليب التنشئة الاجتماعية سواء في الأسرة أو المدرسة وغيرها، بالإضافة إلى تناول العوامل التي تحفز المرأة على هذا التمكين.

٣. أهداف الدراسة

لابد أن يكون للدراسة هدف وغرض يسعى إلى تحقيق أهداف عامة غير شخصية ذات قيمة ودلالة علمية.

وتمثلت أهداف الدراسة في:

١- التعرف على أهم المتغيرات الاجتماعية المرتبطة بتمكين المرأة في الأسرة والمجتمع كما جاءت في المجموعة الروائية (الثلاثية، دارية، كبرياء وهوى).

٢- التعرف على أهم المتغيرات الثقافية المرتبطة بتمكين المرأة في الأسرة والمجتمع كما جاءت في المجموعة الروائية.

٣- التعرف على نماذج المرأة التي عرضتها المجموعة الروائية، ومظاهر تمكينها وتحفيزها على مستوى الأسرة والمجتمع.
٤- الكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف بين رؤية كل كاتب فيما يتعلق بتمكين المرأة في الأسرة والمجتمع.

٤. تساؤلات الدراسة

١- ما المتغيرات الاجتماعية المرتبطة بتمكين المرأة في الأسرة والمجتمع كما جاءت في المجموعة الروائية (الثلاثية، دارية، كبرياء وهوى)؟
٢- ما المتغيرات الثقافية المرتبطة بتمكين المرأة في الأسرة والمجتمع كما جاءت في المجموعة الروائية؟
٣- ما نماذج المرأة التي عرضتها المجموعة الروائية، ومظاهر تحفيزها وتمكينها على مستوى الأسرة والمجتمع؟
٥- ما أوجه الاتفاق والاختلاف بين رؤية كل كاتب فيما يتعلق بتمكين المرأة في الأسرة والمجتمع؟

٥. مفاهيم الدراسة

إن لكل مجتمع لغته الخاصة، ولكل علم أيضاً مفاهيمه الخاصة به، بل إن كل بحث له مفاهيمه الخاصة به التي قد تختلف عن المفاهيم المستخدمة في بحث آخر (٧)، وتعد المفاهيم عبارة عن أفكار يمكن تعريفها وفهمها بطرق مختلفة ولابد أن تكون واضحة لمختلف المفاهيم المستخدمة وأن تكون صالحة للاستخدام العلمي في البحث. (٨)

- مفهوم المتغير

يعرف بأنه القيمة التي يمكن أن تختلف (على سبيل المثال من الأقل إلى الأعلى، أو من السالب إلى الموجب).

وهو خاصية يمكن قياسها وتتباين قيمها من فرد لآخر أو من مجموعة لأخرى وذلك باستخدام مستويات القياس وهي قيمة قابلة للتغير من وقت لآخر. (٩)

ويستخدم بعض الباحثين مصطلح المتغيرات كمرادف لمصطلح التغيرات، ويقصد بها التحولات التي تحدث في المجتمع في فترة زمنية معينة، ويشير المتغير إلى مفهوم معين يجرى تعريفه إجرائياً في ضوء إجراءات البحث ويتم قياسه كمياً أو وصفه كيفياً. (١٠)

المفهوم الإجرائي للمتغير الاجتماعي

مجموعة من الجوانب والمتغيرات التي تتضمن بعض من العادات والتقاليد والقيم والمعتقدات وغيرها والتي تنتقل خلال مراحل التنشئة الاجتماعية والتي قد تختلف من جيل لآخر.

المفهوم الإجرائي للمتغير الثقافي:

مجموعة من الجوانب والمتغيرات التي تتضمن بعض من الموروثات الثقافية الكامنة في المجتمع والتي قد تختلف من مجتمع لآخر.

- **مفهوم التمكين:**

يعد طرح تعريفاً لمفهوم التمكين أمراً في غاية الصعوبة وذلك لكثرة استخدامه وتردده في المحافل والمؤتمرات الدولية دون طرح تعريفاً محدداً ، فمنذ منتصف الثمانينات ظهر مفهوم التمكين وأصبح من المفاهيم الشائعة في مجال التنمية وخاصة كتابات المرأة ، فقد حل مفهوم التمكين جوهريا سواء في السياسات أو البرامج محل مفاهيم مثل النهوض ، الرفاهية ، مكافحة الفقر ، المشاركة المجتمعية ، ومع عقد التسعينات حل مصطلح " تمكين النساء " محل أغلب المصطلحات السابقة في أدبيات التنمية ، ومع ذلك فهناك بعض المحاولات لتعريف تمكين المرأة .(١١)

ويعرف التمكين لغويا على أنه " أتقن " أي جعله قادراً على، كما يحدد البعض معنى التمكين بأنه:

١- القدرة على فعل شيء أو إحداث نتائج
٢- السلطة الممنوحة
٣- القدرة الرسمية أو السلطة اللازمة للفعل أو الأداء.
٤- امتلاك الأمر والضبط على الآخرين.

ويعتبر مصطلح له معاني مختلفة في البيئات الثقافية والاجتماعية والسياسية، وهناك مجموعة من المصطلحات التي ترتبط بمصطلح التمكين، ومنها مصطلحات الاعتماد على الذات، التحكم، القوة الذاتية، الحياة الكريمة وفقاً للقيم، الاختيار الفردي، القدرة على الدفاع عن حقوق الناس، الاستقلالية، اتخاذ القرارات الذاتية، الحرية. (١٢)

ويشير مفهوم التمكين إلى أنه عملية تعليمية تهدف إلى زيادة قدرات الأفراد من خلال التفاعل مع المشكلات التي تواجههم داخل المجتمع المحلي، وهذا ما يؤكد عليه " كريس أوبرن " حيث يري أن التمكين يهدف إلى حصول الأفراد والجماعات المحرومة من الخدمات على الموارد الأساسية عن طريق المشاركة في اتخاذ القرارات المجتمعية. (١٣)

ويشير إلى القدرة على إحداث التغيير والتأثير في حياة الآخرين وفي المجتمع، بحيث يكون الفرد قادراً علي صنع الاختلاف والتميز من خلال المفاضلة من خيارات حياتية متعددة (١٤).

ويعرف " التمكين " بأنه تلك العملية التي من شأنها العمل على زيادة القوة والقدرة الشخصية فيما يتعلق بالعلاقات الشخصية أو السياسية، والتي يمكن من خلالها القيام بما هو منوط بهم من أعمال ومهام على أكمل وجه ممكن من أجل تحسين أوضاعهم الحياتية. (١٥)

كما يشير إلى الوسيلة التي يمكن من خلالها التغلب على العقبات التي تقف في طريق مساواتها ضمن إطار المجتمع التقليدي. (١٦)

ويمكن تعريف " تمكين المرأة " بأنه: تطوير لطاقاتها وتشجيعها على ترك القيم البالية التي تكبلها وتعوق انطلاقها، وذلك من خلال رفع مستواها من الناحية التعليمية لإتاحة الفرص لها للعمل في المجالات المختلفة والتدريب المهني اللازم لذلك، والعمل على مواجهة المعوقات التي تحول دون مشاركتها الفعالة في التنمية. (١٧)

كما يعرف بأنه دعم نفوذ المرأة وتنظيم قدرتها على فهم وضعها، وتغيير إدراكها لنفسها على نحو يجعلها قادرة على الاختيار لنفسها، وأن يكون لها صوت مسموع للدفاع عن مصالحها، وقدرة على المشاركة في اتخاذ القرار وإحداث التغيير. (١٨)

وقد عنيت الأمم المتحدة بوضع عدد من المؤشرات الكمية والقابلة لقياس مفهوم التمكين، حتى يمكن قياس مدى تمكين المرأة في مختلف المجتمعات، وهي تمثل في الوقت نفسه أهم الاحتياجات التنموية للمرأة، ومن أهم هذه المؤشرات:

١- مشاركة النساء في المواقع القيادية.
٢- مشاركة النساء في اللجان والمواقع.
٣- إقامة فرص والتعليم والتدريب غير التقليدية أمام النساء.
٤- مشاركة النساء في عملية صنع واتخاذ القرارات.
٥- اكتساب النساء مهارات تنظيمية لإنشاء مجموعة للمطالبة بحقوقهن. (١٩)

ومن هنا يمكن النظر إلى مفهوم " التمكين " من زوايا عديدة منها ذو بعد مجتمعي يدعو إلى إفساح المجال للمرأة لكي تشارك في كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن ثم إعطائها القدرة على التحكم في كافة خياراتها، وهناك من يركز على مفهوم " التمكين " بمعني تدريب المرأة وتوفير الخبرات الفنية والمهنية لها حتى تستطيع أن تجد فرص عمل وأن تسهم في مسيرة التنمية. (٢٠)

وبناءً على ما سبق نجد أن التمكين:

١-عملية تقوية وتدعيم الجوانب الشخصية والاقتصادية والسياسية للمرأة، والتأثير نحو تحسين ظروفها وأوضاعها.
٢-يمكن أن يمارس على مستوي الفرد ويطلق عليه التمكين الفردي الذاتي، كما قد يمارس التمكين مع الجماعات، كما قد يحدث في جميع مجالات الممارسة المهنية
٣-عملية تهتم بزيادة استقلالية المرأة ومساعدتها على العيش بشكل مستقل والاعتماد على الذات وتحقيق الكفاءة السياسية، وذلك من خلال تقبل قدراتها وإمكانياتها والعيش في إطارها.
٤- زيادة وعي المرأة بمشكلاتها واوضاع حياتها، مما يجعلها تنهض لحلها واكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لتحقيق أهدافها.
٥-عملية تهتم بتدعيم مستوى كفاءة المرأة في تحقيق أهدافها. (٢١)

المفهوم الإجرائي للتمكين:

هو تعزيز قدرة المرأة للمشاركة في حياتها الخاصة والحياة العامة، بحيث يؤدي ذلك إلى إحداث تغيير إيجابي في المجتمع

- **مفهوم المرأة**

إنسان يمثل النصف الآخر من العنصر البشري في المجتمع، وتحمل جينات أنثوية من الميلاد بما يميزها عن الرجل، ولها بنية وطبيعة جسدية خاصة تختلف عن بنية الذكر، ولها قدرات أخرى تميزها وتختص بها. (٢٢)

والمرأة كالرجل في تكوين الأسرة، فهي عمادها ومبعث سعادتها، فإذا كانت صالحة أقامت بيتها على نظام وطيد، وبثت فيه روح الحياة وملأته بأسباب السعادة، وعنيت بتربية أبنائها، وإذا كانت المرأة فاسدة بذرت في بيتها بذور الفساد. (٢٣)

- **مفهوم الأسرة**

تشير كلمة الأسرة من الناحية السوسيولوجية إلى معيشة رجل وامرأة أو أكثر معاً على أساس الدخول في علاقة جنسية يقرها المجتمع، وما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات كرعاية الأطفال وتربيتهم، ويجمع معنى (الأسرة) بين الزواج والإنجاب، وتشير كذلك إلى مجموعة المكانات والأدوار المكتسبة عن طريق الزواج والإنجاب. (٢٤)

تعد الأسرة نظام اجتماعي أساسي لبقاء المجتمع، وتشكل نسقا من الأدوار الاجتماعية المتصلة والمعايير المنظمة للعلاقات بين الزوجين مع تنشئة الأطفال وبناء العلاقات القرابية، وتعتبر الأسرة شكل مصغر للمجتمع، حيث تقوم بتوسيع معاييرها وقيمها وتوقعاتها للأفراد الذين

يعيشون فيها، وتقوم بتوسيع وتعديل القواعد والإجراءات لتنظيم سلوك أفرادها وفقا لتلك المعايير للإبقاء على النظام ذاته. (٢٥)

وتعد الأسرة أساس المجتمع وقلبه النابض، فإذا صلحت الأسرة صلح المجتمع وعاش أفراده حياة كريمة منتجة وفاعلة، ولذلك يقع عليها العبء الأكبر في تربية الإنسان، تربية متكاملة في أخلاقه وجسمه، وسلوكه، وروحه، وضميره. (٢٦)

وتعرف الأسرة: بأنها نظام اجتماعي أساسي، بل نواة أي مجتمع، تقوم بإشباع الحاجات البيولوجية والعاطفية، وهي مصدر الأخلاق والمثل العليا والقيم والإطار الثقافي في الضبط، وتربية الأفراد، وتنشئتهم، وتوجيههم. (٢٧)

وفي " القاموس الاجتماعي " تعرف الأسرة بأنها: رجل وامرأة أو أكثر، يرتبطون معا برابطة القرابة أو علاقات وثيقة أخرى، بحيث يشعر فيها الأفراد البالغين بمسئوليتهم نحو الأطفال سواء كانوا هؤلاء أبناءهم بالتبني أو أبناءهم الطبيعيين. (٢٨)

ويعرفها " أوجبرن ونيمكوف " بأنها: رابطة اجتماعية تتألف من الزوج والزوجة وأطفالهما أو بدون أطفال، كما قد تتكون الأسرة من زوج بمفرده مع أطفاله، أو زوجة بمفردها مع أطفالها، وقد تتسع الأسرة بحيث تضم الأجداد والأحفاد وبعض الأقارب على أن يكونوا مشتركين في معيشة واحدة مع الزوج والزوجة والأطفال. (٢٩)

وتعد الأسرة نسقاً من أنساق التجمع الإنساني الذي يرتبط بروابط اجتماعية تقرها ثقافة المجتمع، وتوجد في جميع المجتمعات، ويختلف تنظيمها من مجتمع لآخر، ومن أهم خصائصها أنها تقوم على أساس علاقات زواجية اعترف بمشروعيتها المجتمع، وارتبط أفرادها بروابط الزواج والدم، وفقا لعادات مجتمعهم وأعرافه، ويعيشون في مسكن مشترك، ويتفاعلون كوحدة اجتماعية فيما بينهم ومع مجتمعهم، وينتسبون إلى اسم عائلي، تربطهم صلة القرابة والدم، كما تقوم بوظيفة التنشئة الاجتماعية لأولادها. (٣٠)

وتعتبر الأسرة أكثر المؤسسات الاجتماعية من حيث القيمة في مصر، ويعطي المجتمع المصري لأدوار الأسرة قيمة أعلى من الأدوار العامة بسبب مركزية الأسرة، فهي نظام اجتماعي أساسي ودائم، ومصدر للأخلاق والدعامة الأولى لضبط السلوك، والإطار الذي يتلقى فيه الإنسان أول دروس الحياة الاجتماعية، ولا يزال المصريون يرون أن الأسرة القوية المتماسكة القائمة على أساس من الاعتماد المتبادل بين الزوجين هي المصدر الرئيسي لمكانتهم وسعادتهم. (٣١)

ومن الثابت في الأدبيات الاجتماعية أن الأسرة منذ بداياتها الأولى وحتى اليوم كان لها آثار دينية وخلقية وتربوية، فهي التي كانت تضع النظم الخلقية وقواعد السلوك، وتوضح أحكامه ومناهجه وتقوم بحراسته، وهي التي كانت تميز الخير من الشر، والفضيلة من الرذيلة وترسم مقاييس الأخلاق. (٣٢)

مما سبق يتضح أن الأسرة تلعب دوراً مهماً في المجتمع يتلخص في الآتي:

١- أنها أول جماعة اجتماعية يتكون منها البنيان الاجتماعي، وهي أكثر الظواهر الاجتماعية عمومية وانتشاراً.

٢- تعتبر الأسرة الإطار العام الذي يحدد تصرفات أفرادها، فهي تشكل حياتهم وتضفي عليهم خصائصها وطبيعتها، وبذلك فهي مصدر العادات والتقاليد وقواعد السلوك.

٣- تعد الأسرة مصدرا هاما لإشباع حاجة الأفراد من الأمان والطمأنينة والعلاقات الوجدانية، وهي مصدر الرضا للفرد لأنه يشبع معظم حاجاته من داخلها، وهي تشكل بالنسبة إليه أولى مظاهر الاستقرار والاتصال في الحياة.

٤- تقوم الأسرة بعملية التنشئة الاجتماعية لتساعد الفرد على أن يكون اجتماعياً.

٥- تقوم على أوضاع يقررها المجتمع، فهناك أوضاع يسمح المجتمع لأفراد الأسرة بالالتزام بها، فمن خالفها يقابله المجتمع بقوة وعنف.

٦- الأسرة بوصفها نظام اجتماعي يؤثر فيه النظم الأخرى وتتأثر بها. (٣٣)

المفهوم الإجرائي للأسرة

هي النظام الاجتماعي الأول الذي ينتمي إليه الفرد ويشعر بكيانه فيه، تتميز العلاقة بين أعضائه بالارتباط الوثيق والود، وتتألف الأسرة على الأقل من زوج وزوجة.

- **مفهوم المجتمع:**

هو مجموعة من الأفراد التي تتشابه في الأفكار والمعتقدات والآراء واللغة والتقاليد والأعراف، ويعيشون داخل منطقة جغرافية محددة، كما تربطهم العلاقات الاجتماعية التي تولد عمليات التفاعل الإنساني، حيث لكل فرد وظيفة معينة تعمل على بناء الهيكل الاجتماعي الشامل، كما يشعر الأفراد داخل هذه الدوائر بالانتماء أو روح الجماعة. (٣٤)

ويشير المصطلح إلى جماعة من الأفراد يرتبطون بروابط معينة، ويشتركون في المصالح والاهتمامات، كما يشير إلى مكان معين (بلدة

صغيرة، أو جزء من مدينة أو حياً داخل مدينة)، ويستخدمه المتخصصون في العلوم الاجتماعية للإشارة إلى فكرة المعية (أي العيش معاً والسعي نحو تحقيق استمرار الحياة، والانتماء داخل نطاق جغرافي معين)، كما أن المصطلح يتضمن أيضاً مجموعة من العلاقات بين الأفراد الذين يكونون هذه الجماعات الكبيرة، وهي علاقات تحكمها قواعد معينة. (٣٥)

وقد عرفه " عاطف غيث " بأنه عبارة عن العلاقات الاجتماعية بين الناس، أو هو كل تجمع الكائنات الانسانية من الجنس ومن كل المستويات العمرية، يرتبطون معا داخل جماعة اجتماعية لها كيان ذاتي ونظم وثقافة مميزة.

كما عرفه " أحمد زكي بدوي " بأنه جماعة من الناس يعيشون معاً في منطقة معينة، وتجمع بينهم ثقافة مشتركة ومختلفة عن غيرها، ويتضمن جميع النظم الاجتماعية الأساسية الضرورية لمواجهة الحاجات البشرية المشتركة. (٣٦)

ويعرفه " هوبهوس " بأنه مجموعة من الأفراد تقطن على بقعة جغرافية محددة من الناحية السياسية ومعترف بها ولها مجموعة من العادات والتقاليد والقيم والأحكام الاجتماعية والأهداف المشتركة المتبادلة والتي أساسها الدين واللغة والتاريخ. (٣٧)

كما يعرف على أنه تنظيم اجتماعي يتميز بوجود سلطة بداخله تقوم بتوفير فرص الحياة لكل فرد من أفراده من حقوق وواجبات. (٣٨)

وهو عبارة عن مجموعة من الناس تعيش على مساحة جغرافية محددة تجمع بينهم عوامل مشتركة كالثقافة أو الدين ولهم أهداف مصالح مشتركة، ويتكون بشكل عام من شرائح اجتماعية متعددة تعتمد على التقسيم الطبقي أو الديني أو الجنسي والعديد من التقسيمات الأخرى، إلا أن هذا لا ينفي مصالحهم وتطلعاتهم المشتركة. (٣٩)

المفهوم الإجرائي للمجتمع

مجموعة كبيرة من الناس يعيشون في منطقة جغرافية معينة تجمعهم عادات وثقافات مشتركة ويعيشون وفق أسس وقوانين واحدة.

التوجه النظري

اعتمدت هذه الدراسة على النظرية النسوية ونظرية المجال العام.

أولاً: النظرية النسوية

تعرف " النسوية " بأنها: الاعتقاد في حتمية اكتساب النساء نفس الحقوق بالنسبة للرجال، كما تعد منظومة فكرية تدافع عن مصالح النساء وتدعي إلى توسيع حقوقهن. (٤٠)

ويجمع الكثير من الباحثين بأن البدايات الأولى للحركة النسوية قد ظهرت في القرن التاسع عشر ، وتحديداً عند بدء وعي المرأة بذاتها

ومحاولة إزاحة الظلم الواقع عليها إلا أن التغيير الحقيقي لهذه الحركة لم يبدأ إلا في الثلث الأخير من القرن العشرين ، تحديداً عندما بدأت الحركات النسوية بالتكتل والتشكل الممنهج الذي يسير وفق جملة من الأفكار الواضحة والمحددة في سياقات غير مضطربة ثم أطلق عليها النسوية ، وبدأت بوصفها أسلوباً في الحياة الاجتماعية والفلسفية والأخلاقيات يعمل على تصحيح وضع النساء المتدني الذي يحط من شأن المرأة ويحقرها ، وفي مواجهة السيطرة الذكورية أو التحيز الجنوسي الذي أثر في البنية الثقافية بشكل عام .(٤١)

ومن هنا فالنظرية النسوية تسعي إلى المساواة بين الرجال والنساء كما تسعى إلى الكشف عن الواقع الفعلي لأدوار النساء والرجال والفرص التي تتاح لكل منهما، وكذلك الكشف عن مستوى التحيز للذكور، وعلى ذلك تهتم النسوية بمحاربة الرغبة في بقاء الاختلاف في صورة النساء والرجال، وكذلك محاربة التمييز والإعلاء من قيمة الرجل عن المرأة. (٤٢)

وتتماشي هذه المقولة مع مقتضيات البحث الحالي في التأكيد على وجود بعض العوامل التي تميز الرجال عن النساء وتقف عائقا أمام تحقيق أهداف المرأة وتمكينها من أداء أدوارها سواء في محيط الأسرة أو المجتمع، ومن ثم كان هناك ضرورة للسعي إلى المساواة بين الجنسين.

ويحتوي الاتجاه النسوي على أحد أحدث المفاهيم ألا وهو " مفهوم النوع "، والذي عرفه المؤرخ " جون سكوت " بأنه متغير بنائي في العلاقات الاجتماعية يستند على الاختلافات بين الجنسين، ويمثل النواة الأولي في تشكيل علاقات قوة محددة. (٤٣)

وإلى جانب مفهوم النوع الذي يرتكز على الفوارق ذات المنشأ الاجتماعي بين الجنسين، هناك مفهوم آخر يحتل مكانة محورية في الاتجاه النسوي، وهو مفهوم " الجنس " والذي يشير إلى الفروق الطبيعية بين الجنسين أو بمعني آخر الفروق التي ترتبط بالجوانب البيولوجية. (٤٤)

وتحتوي النسوية على بعض المصطلحات التي تستخدم للتعبير عن المشاكل التي تعاني منها النساء مثل (الاستغلال) والذي يعرفه الراديكاليون بأنه: نمط تاريخي وليس نمط بيولوجي أو سيكولوجي، ومفهوم (الاضطهاد)، ومفهوم (التبعية) وهذه المصطلحات مرتبطة في الغالب بمحاولة وصف المرأة ومكانتها في المجتمع.

مما سبق نستنتج أن الرجال كان لهم الأولوية في تولي المناصب دون غيرهم من النساء، كما كانوا يتمتعون بالحرية والقدرة على أداء أدوارهم والتمكين والتأثير في المجتمع، وعلى الجانب الآخر كانت المرأة

تعاني من بعض القيود التي تمنعها من ذلك نتيجة الاستغلال والاضطهاد والتبعية.

النظرية النسوية وموجاتها الثلاثة

الموجة النسوية الأولي:

هي مرحلة ما يسمي بالنهضة، وتعتبر مرحلة هامة في كونها سببا في تغيير وجهة النظر السائدة عن المرأة في المجتمع اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وتاريخياً، وقد ارتبطت الإسهامات النسوية في تلك المرحلة بحركات التحديث والإصلاح الاجتماعي عقب مرحلة ما بعد الاستعمار، وقد اعتمدت على الإضراب المنظم للحصول على الحقوق إلى جانب إبراز حق التصويت والمساواة في الأجر بين العمال والعاملات. (٤٥)

الموجة النسوية الثانية:

لقد استطاعت النسوية في موجتها الثانية أن تنتقل نقلة نوعية شديدة الأهمية، فقد تجاوزت أفكارها الأساسية في المساواة مع الرجل، وبدأت تعيد قراءة المنظومة الثقافية القائمة لتبين من خلال ذلك مدى انحياز هذه المنظومة إلى الذكر، كما تبين أيضا الكيفية التي يمكن من خلالها أن يظهر وعي المرأة بذاتها بوصفها جزءا أصيلا في الثقافة الغربية، فلا يمكن أن تكتمل هذه الثقافة إلا بالاهتمام بالمرأة على القدر نفسه الذي تهتم به بالرجل. (٤٦)

وقد ساعدت هذه الحركة في إبراز بعض قضايا المرأة المعاصرة ، واهتمت بالأمور المتعلقة بالقضايا الجنسية لكل من الرجل والمرأة ، حيث قامت المرأة بمناهضة الأوضاع والأفكار السائدة عن ضعف المرأة وتخلفها وسلبياتها مقارنة بالرجل ، كما قامت بتغيير الأفكار التقليدية المتوارثة عن الفوارق بين الجنسين ،(٤٧) حيث تبنت قضايا أكثر خصوصية واقتراباً من جسم المرأة نفسها وليس فقط حقوقها السياسية والقانونية ، وكانت العناوين الأساسية للموجة الثانية من الحركة النسوية هي الحقوق الإنجابية ومقاومة القمع الجنسي ، وعلاقات القوة في الأسرة ومكان العمل وحق المرأة في المجال العام عبر خروجها للعمل ، والمشاركة بفعالية في الحياة الاقتصادية .(٤٨)

الموجة النسوية الثالثة:

ظهرت في بداية القرن العشرين ارتباطاً بظهور ما بعد البنيوية وأفكار ما بعد الحداثة مصطلح يصف تجدد الاهتمام بالدعوة النسوية من جانب الجيل الشباب من النساء اللاتي لا يردن أن يصفن بتسمية ما بعد النسوية.

وتتميز الموجة النسوية الثالثة بالرغبة في معالجة صور الخلل الاقتصادي والعنصري إلى جانب قضايا المرأة، لكنها لم تحقق بعد شهرة

واسعة ولم تنجح حتى الآن في كسب التأييد الحماسي الذي تحقق للموجة الثانية في أوجها. (٤٩)

وقد تحددت أهم أحداث الموجة الثالثة في:

١- إدماج النوع الاجتماعي في المشاريع التنموية وظهور الجيل الأول من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق المرأة.

٢- رصد أشكال التنميط لصور الأدوار الاجتماعية للجنسين في الإعلام والثقافة الرائجة، ومواجهتها.

٣- السعي إلى تعديل القوانين بما يضمن مصالح النساء، وخاصة فيما يتعلق بقوانين الأسرة والعمل وغيرها من القوانين العادلة بين الجنسين.

٤- المطالبة بحق النساء في حصة محددة لنظام الكوته في التمثيل النيابي.

٥- نشر المعرفة بمناهج البحث النسوي، وتشجيع الإبداع والنشر النسوي. (٥٠)

وتتوافق الموجات الثلاثة للنظرية النسوية مع البحث الحالي في التأكيد على وجود بعض المتغيرات التي ارتبطت بتمكين المرأة في المجتمع.

تيارات الحركة النسوية:

١- التيار الليبرالي:

وقد نشأ هذا التيار في نهاية القرن الثامن عشر متأثرا بكتابات "جون سيتوارت ميل وجان جاك روسو "، ويتميز بإيمانه بقدرة النظام الرأسمالي على تحقيق المساواة بين الرجال والنساء، وذلك من خلال التركيز على التربية وتغيير القوانين المميزة بين الجنسين. (٥١)

كان النهج النسوي الليبرالي مهماً للغاية على مستوى العالم، وكان حاسماً في تحديد لغة الاستراتيجية السياسية التي يستخدمها دعاة دور المرأة في التنمية، حيث دارت الفكرة الرئيسية حول أن مساوئ المرأة تنبع من التوقعات العرفية النمطية التي يحملها الرجال وتستوعبها النساء ويتم الترويح لها من خلال وسائل التنشئة الاجتماعية. (٥٢)

يرتكز هذا المذهب على المعتقدات التي جاء بها عصر التنوير والتي تنادي بالإيمان بالعقلانية والإيمان بأن المرأة والرجل يتمتعان بنفس الملكات العقلية الرشيدة، والإيمان بأن التعليم كوسيلة لتغيير وتحويل المجتمع والإيمان بمبدأ الحقوق الطبيعية، وبناء على هذا فمادام الرجال والنساء متماثلان من حيث طبيعة الوجود، فإن حقوق الرجال ينبغي أن تمتد لتشمل النساء أيضا. (٥٣)

وتتمثل الأهداف السياسية للتيار الليبرالي في المطالبة بالحقوق السياسية للمرأة في إطار مجتمع ينهض بناؤه على منح مزيد من الحرية والديمقراطية، وقد حقق هذا التيار تقدماً ملموساً في القرن التاسع عشر وخاصة فيما يتعلق ببعض الحقوق مثل التعليم وقوانين الطلاق وحق رعاية الطفل، حيث حصلت المرأة على قدر هائل من المساواة في تلك الجوانب. (٥٤)

٢- التيار الماركسي

يركز هذا التيار على أشكال الظلم التي تواجهها النساء بالنظر إلى أمرين مهمين:

أولهما: اعتمادهن على الرجال، وثانيهما: استغلالهن كمصدر رخيص ضمن قوة العمل الرأسمالية.

يحاول أن يغير الظروف المجففة التي تواجه المرأة من خلال تغيير أسس الاستغلال التي تتعرض لها، ومعني ذلك أنها لا تسعى فقط إلى تحسين الظروف التي تعيشها المرأة، ولكنها تسعي إلى التخلص من النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تكرس أسباب استغلالها. (٥٥)

ويدعو هذا الاتجاه إلى إلغاء الأسرة (النواتية) الأم والأبناء، أي التي يمارس عليها القمع والاستغلال والسيطرة والعنف، ويعني هذا كله أن هذا الاتجاه يثور على ظلم الرجل البطريركي، الذي يستعبد المرأة ويحولها إلى ظاهرة جسدية، ويعتقد أن الرجال هم المسئولون عن استغلال النساء وأن المرأة لن تحرر من هذا القمع الجنسي عن طريق الاصلاح أو التغيير التدريجي، ولكن لابد من الاحاطة بالنسق البطريركي الأبوي لتحقيق المساواة بين الجنسين. (٥٦)

٣- التيار الراديكالي

من الموضوعات التي يهتم بها هذا الفرع من النسوية هي تأثير النظام الأبوي على القمع الذي تتعرض له المرأة، فعلى العكس من حركة تحرير المرأة، يؤمن التيار الراديكالي بأن السلطة الذكورية هي أصل البناء الاجتماعي لفكرة النوع (رجلاً أو امرأة)، ويرى أن هذا النظام لا يمكن إصلاحه، لذلك يجب القضاء عليه لا على المستوى السياسي والقانوني فحسب، ولكن على المستوى الاجتماعي والثقافي. (٥٧)

وهو تيار متشدد يدعو للانفصال عن الرجال وعدم التفاهم معهم، ويتحيز للمرأة، وقد انتقد هذا الاتجاه لإبقائه على حالة الصراع وتأثيره السلبي على الحياة الاجتماعية. (٥٨)

٤ - التيار النسوي الاشتراكي

هذا الاتجاه لا يعطي الأولوية للطبقة او النوع، بل ينظر إلى كل من علاقات الطبقة والنوع على أنها علاقات متداخلة، وأن كلاً منها نتاج

للأفراد داخل المجتمع، ويذهب أن التفاعل بين الطبقة والنوع هو المسئول عن تحديد وصياغة التنظيم الاجتماعي للمجتمع عبر أي مرحلة من تاريخه. (٥٩)

وبذلك تظهر أهمية النظرية النسوية بالنسبة للبحث الحالي في تأكيدها على وجود بعض المتغيرات التي ارتبطت بمدى تمكين المرأة في محيط أسرتها أو في مجتمعها، سواء كانت هذه المتغيرات اجتماعية مثل التنشئة الاجتماعية للمرأة وخضوعها لظروف المجتمع التي نشأت فيه، أو كانت هذه المتغيرات ثقافية متمثلة في الموروث الثقافي للمجتمع الذي نشأت فيه المرأة وما يتضمنه من تكريس لدور المرأة وسيطرة السلطة الذكورية والتهميش والاستبعاد للمرأة، وبالتالي فقد كانت النظرية النسوية انعكاساً هاماً لمحتويات الدراسة الحالية.

ثانياً: نظرية المجال العام

يعرف هابرماس المجال العام بأنه " مجتمع افتراضي أو خيالي ليس من الضروري أن يتواجد في مكان معروف أو مميز، ويتكون من مجموعة من الأفراد الذين لهم سمات مشتركة مجتمعين مع بعضهم كجمهور، يتفاعلون مع بعضهم على قدم المساواة حول قضايا مشتركة.

ولا يوجد بالضرورة معرفة بين المشاركين في المجال العام ببعضهم البعض، ولكن لديهم إدراك وفهم القضية أو الاهتمام أو التعبير عن وجهة نظر تجاه المجتمع أو العالم، ويمكن لأي شخص أن يشارك بآرائه أو مساهماته بعد أن ساعدت وسائل الإعلام الجديد في الخروج من النطاق الخاص إلى المجال العام الأوسع والأكثر استقطابا للعديد من الأفراد (٦٠)

ووفقا لهذه النظرية فإن المجال العام جزء من الحياة الاجتماعية، حيث يستطيع المواطنون أن يتبادلوا الآراء بطرق تهم المجتمع كله، وهو ما يؤدي إلى تشكيل الرأي العام، حيث يظهر المجال العام للوجود عندما يجتمع الناس لكي يناقشوا القضايا المشتركة، كما تحاول النظرية أن تشرح الأسس الاجتماعية للديمقراطية من خلال النظر إلى المنظمات المحددة الهوية والقائمة على أسس اجتماعية وثقافية مشتركة. (٦١)

ومن هنا يمثل " المجال العام " حيزا من حياتنا الاجتماعية يمكن من خلاله أن يتم تشكيل ما يقرب من الرأي العام، فجانب مهم من" المجال" العام يشكل من خلال تفاعلات الأفراد وحواراتهم مع بعضهم البعض، دون اعتبار للفروق التي قد تكون بينهم، وينشأ " المجال العام " من خلال مجموعة من الأفراد الذين يجتمعون معا كجمهور. (٦٢)

وهذا ما ذهبت إليه الدراسة الحالية في التأكيد على أهمية إلغاء الفوارق الفردية بين الرجل والمرأة، والنظر إليهم على قدم المساواة، فلا يوجد

فرق بين رجل وامرأة إلا من خلال التأثير والتأثر في المجتمع، والقدرة على التطوير وإحداث التقدم للوطن، فللمرأة الحق الكامل في الخروج إلى المجال العام وعدم الاقتصار على المجال الخاص.

وقد تجسدت في المجال العام بعض الأفكار والمبادئ التي لاتزال لها أهمية حتى الآن، من هذه المبادئ، مبدأ المناقشة الحرة للقضايا العامة، والنقد العقلاني في الشئون السياسية، وإمكانية أن تتحول الآراء الشخصية للمواطنين إلى رأي عام خلال عملية حوار عقلاني نقدي متحرر من الهيمنة، وارتبطت هذه المبادئ بأفكار هامة مثل الاستخدام العام للعقل والمرتبط بالتنوير، ويعتبر المجال العام هو الوسط الذي تصبح فيه مصالح معينة قابلة للتعميم أي تصبح تعبيراً عن مصلحة المجموع. (٦٣)

وهو ما أكدت عليه الدراسة الحالية من ضرورة نشر وتحقيق الديمقراطية بين جميع أفراد المجتمع رجالاً ونساءً بشكل يضمن التمكين الكامل للمرأة على جميع المستويات، وضرورة عدم فرض الرجل سيطرته الفكرية والاجتماعية عليها باعتبار أنه الآمر الناهي في جميع الشئون العامة والخاصة.

وقد اقترن مفهوم التبعية والهيمنة والسيطرة مفهوم التمييز بين المجال العام والمجال الخاص، وما يتعلق به من التوزيع غير المتساوي للعمل المنزلي والعلاقة بين المسئوليات العائلية والمسئوليات المهنية، إذ يجري إقصاء النساء في حقل (الخاص) أي المنزل، ويستقل الرجل بالمجال (العام) وحقوله المختلفة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها، معززاً الاعتقاد أن " الطبيعة " هي التي تفرض ذلك، وأن الرجل وحده هو الذي يصلح للقيام بوظائف المجال العام. (٦٤)

وبالتالي فإن نظرية المجال العام تسعي إلى خلق نوع من الديمقراطية والقضاء على أشكال التمييز ضد المرأة وعدم المساواة مع الرجل والتحرر من الهيمنة الذكورية، كما تسعى إلى مناقشة القضايا المشتركة دون تحيز إلى نوع معين ودون أية اعتبار للفوارق الجنسية.

ومن هنا فإن نظرية المجال العام تشير إلى أهمية تمكين المرأة في المجتمع أو ما يسمى (بالمجال العام) وأن وظيفتها ليست قاصرة على مجالها الخاص داخل الأسرة، وإنما تعدت ذلك إلى المشاركة الفعالة والتأثير في المجتمع، كما أن لهذه النظرية أهمية بارزة في تحديد المتغيرات المرتبطة بتمكين المرأة سواء على مستوى المجال الخاص أو على مستوى المجال العام.

وتعد هاتين النظرتين من أكثر النظريات ملائمة للدراسة الحالية سواء كانت النظرية النسوية والتي توافق الدراسة الحالية في التأكيد على

دور ومكانة المرأة وضرورة تمكينها في إطار الأسرة والمجتمع، مع التأكيد على ضرورة مناهضة جميع الأوضاع والأفكار السائدة التي تحد من قدرة المرأة مقارنة بالرجل، أو كانت نظرية المجال العام والتي تؤكد على ضرورة حضور المرأة في المجال العام وعدم اقتصار دورها على المجال الخاص والذي يتمثل في شئون الأسرة والمنزل.

٦. منهج الدراسة:

يتحدد منهج الدراسة في ضوء موضوع الدراسة من ناحية والأهداف التي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقها من ناحية أخرى، وفي ضوء ذلك فإن المنهج المناسب لهذه الدراسة هو " المنهج الوصفي " وذلك لوصف التغيرات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بتمكين المرأة في الأسرة والمجتمع.

ويعتبر المنهج الوصفي من المناهج الرئيسية في البحوث الإنسانية والاجتماعية ويعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الميدان، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو كمياً. (٦٥)

٧. طريقة الدراسة

نظرا لطبيعة المادة التي تقوم عليها الدراسة والتي تم اختيارها لمعرفة المتغيرات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بتمكين المرأة في الأسرة والمجتمع فقد اعتمدت هذه الدراسة على " طريقة تحليل المضمون الكيفي " كطريقة يمكن من خلالها تقصي هذه الإشكالية وذلك باعتباره من أنسب الطرق التي تستخدم عند تحليل الأعمال الأدبية.

٨. عينة الدراسة

قامت الباحثة باختيار ثلاثية نجيب محفوظ والتي تضمنت (قصر الشوق، السكرية، بين القصرين) ورواية (دارية) للكاتبة (سحر الموجي) بطريقة عمدية، حيث إنها أكثر ملاءمة لتناول المتغيرات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بموضوع تمكين المرأة في الأسرة والمجتمع.

-أهم المتغيرات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بتمكين المرأة في الأسرة والمجتمع:

١- التنشئة الاجتماعية

تعرف عملية التنشئة الاجتماعية على أنها العملية التي يصبح فيها الفرد واعياً بالقيم والمعايير الاجتماعية، ومكتسباً لحماية اجتماعية تؤهله إلى كيفية التفاعل مع الجماعة في مجتمعه، كما أنها عملية تعليم وتعلم وتربية تقوم على التفاعل الاجتماعي، وتهدف إلى اكتساب الفرد سلوكاً ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية تمكنه من المسايرة والتوافق الاجتماعي مع الآخرين. (٦٦)

إن عملية التنشئة الاجتماعية من أهم العمليات تأثيراً على الأفراد في مختلف مراحلهم العمرية، لما لها من دور اساسي في تشكيل شخصياتهم وتكاملها، وهي إحدى عمليات التعلم التي عن طريقها يكتسب الأفراد العادات والتقاليد والاتجاهات والقيم السائدة في بيئتهم الاجتماعية من خلال وسائط متعددة، فالأفراد يتلقون عنها مختلف المهارات والمعارف الأولية، وتعد بمثابة الرقيب على وسائط التنشئة الاجتماعية الأخرى.

ووفقاً لهذا فإن معوقات التنشئة الاجتماعية ترتبط بالمخلفات الثقافية للعديد من الحضارات التي اعتبرت المرأة كائناً دونياً. (٦٧)

إن شخصية المرأة هي نتاج أساليب التنشئة الثقافية والحضارية التي لا تحدد منها الفوارق بين الجنسين والأدوار الاجتماعية وتقسيم العمل فحسب ، بل تحدد كذلك هامش الحرية المسموح به ، وكثيراً ما تعتقد المرأة بأن التفوق السياسي والثقافي والإبداع أمور خاصة بالرجل ، وأن مهمتها الأساسية تربية الأطفال والعناية بشئون المنزل ، لأن طبيعة تنشئتها الأسرية تحدد لها أدوارها ، ومنذ البداية فهي محرومة من مواقع اتخاذ القرار ، وهذا شكل عائقاً دون منحها فرص تطوير ذاتها ومشاركتها في أمور الحياة السياسية ، وبذلك تشكل التنشئة الاجتماعية الأساس في نظرة المجتمع لموقع المرأة في الحياة وقدرتها على صنع القرار والتأثير في الآخرين .(٦٨)

ومعنى ذلك أن الأسرة تعتبر الوعاء الثقافي الأول الذي يشكل حياة الفرد ويتناوله بالتنشئة، بما فيها من علاقات وأنماط ثقافية، ومن أجل ذلك تتبع الأسرة عدة أساليب في التنشئة لكل من الذكور والإناث.

وبذلك تصبح الأسرة وسيطاً ثقافياً تنقل القيم الثقافية المجتمعية لأبنائها، حيث يتعلم الذكر نماذج الدور الذكوري، وتتعلم الأنثى نماذج الدور الأنثوي.

ومن هذا المنطلق يقوم الآباء بتعليم أولادهم الذكور الاستقلالية، بينما الإناث التبعية، مما أدى إلى خلق نوع من اللامساواة والتهميش والتمييز، وهكذا ترسخت هذه الأيديولوجيات من خلال الموروثات الثقافية التي أسهمت بشكل فعال في ذلك برغم التغيرات الاجتماعية والثقافية. (٦٩)

يتضح مما سبق أن عملية التنشئة الاجتماعية تستند إلى أسس أيديولوجية ذكورية تعلي من شأن الذكور وقيم الرجولة وضرورة تحمل المسئولية بكافة أشكالها وفي شتى المجالات المجتمعية والعائلية ، وما يتطلب ذلك من سلوكيات تعلي من شأن الرجل في نظر أقرانه وتعبر عن مبادئ اجتماعية وأخلاقية يحترمها المجتمع كالكرم والشجاعة والشهامة

والأمانة ، وجميعها تعد من معايير الشرف الإيجابية التي تؤلف في الوقت ذاته مظاهر القدرة على تحمل المسئولية ،كما أن التنشئة الاجتماعية التي تمارس في الأسرة تعكس قيمة سلبية تأتي في صور قيم الثقافة الذكورية التي تقوم على تأكيد تفوق الذكور على الإناث ، وتأكيد للهيمنة الذكورية ، والتي من شأنها أن تؤدي إلى توسيع الفجوة النوعية بين الذكر والأنثى من خلال عملية التنشئة الاجتماعية من خلال الأسرة ، وفي محاولة التغلب على مثل هذه الظروف من خلال العمل أو التعليم تقع فريسة الصراع بين الثقافة الذكورية الرافضة للتعليم والعمل ورغبتها في تحقيق طموحاتها ، مما يؤدي إلى تهميش دورها الاجتماعي داخل المجتمع .(٧٠)

وبمرور الوقت ومع خروج المرأة للعمل ومعرفة كافة حقوقها على كافة المستويات أصبح هناك تغيراً في طريقة التنشئة الاجتماعية، فبعد أن كان ينظر للذكور بعين الاستقلالية والقوة وللإناث بعين التبعية، ساوت الأسرة في المعاملة بينهم وألقت على كاهن الذكور نفس الدور الذي تقوم به الأنثى في المنزل وخارجه، ووفقاً لذلك فإن التنشئة الاجتماعية تعتبر متغيراً اجتماعياً هاماً أثر في إمكانية تمكين المرأة سواء على مستوى أسرتها أو في المجتمع المحيط بها.

٢-القيم الاجتماعية

إن منظومة القيم الاجتماعية الموروثة لها تأثيرها سلباً على عملية تمكين المرأة، خاصة إذا كانت بعض هذه القيم تشكل عرقلة في مجال التمكين بالنسبة للمرأة بشكل عام، حيث إن هناك قيم عامة وأخري خاصة، بمعني قيم اجتماعية وقيم روحية، وهناك قيم وقتية وأخرى دائمة، وعلينا أن ندرك نوع القيم ومستوياتها في مدى تأثيرها على تغيير أنماط السلوك للفرد.

فمثلاً قيم تفضيل الذكر على الأنثى يعني سيادة الاتجاه الأبوي مما يجعل هذه القيمة الاجتماعية تكاد أن تخلد في المجتمعات التقليدية، وبالتالي فإن أثرها سيفرض واقعه على مدى مشاركة عنصر الإناث في الأعمال التي تكون مخصصة للذكور على حساب الإناث. (٧١)

وبالتالي فإن قضايا المرأة تتطلب عملاً متواصلاً وآليات متجددة قادرة على جعل الفتاة في الأسرة مصدر اعتزاز وعنصر توازن، فيتم إعدادها منذ مراحل طفولتها المبكرة للدورين الاجتماعي والاقتصادي بصفة متكاملة مع أدوار الرجل لضمان الشراكة والتكامل. (٧٢)

ولقد ساد نمط من القيم والتوجهات التقليدية التي ترى المرأة غير قادرة على القيام بمسئولية صنع القرار السياسي وإدارة الشئون العامة، وأن دورها ووظيفتها الطبيعية تتمثل في تربية الأطفال وإدارة الشئون المنزلية. (٧٣)

فالقيم تؤثر في سلوك أفرادها وتحدد مكانة كل من الجنسين فيها ، لذلك فإن الثقافة الذكورية تفرض إطاراً خاصاً لصورة المرأة ، فلا يتحمس الرجل لإشراكها في العمل السياسي ، وتحول هذه الثقافة دون وصول المرأة تدريجياً إلى مواقع صنع القرار ، كما أن النظرة المجتمعية الراسخة هي أن الرجل أكثر قدرة على قيادة العمل السياسي وأكثر مهارة في النقاش والخطابة وعقد التحالفات أكثر من المرأة ، فهم يرون أن العمل السياسي لا يتناسب مع طبيعة المرأة ، وإن اختلفت هذه القناعات من منطقة لأخرى ومن زمن لآخر ، إلا أنها لم تزل عقبة أمام خوض النساء معترك العمل العام والحياة السياسية .(٧٤)

إن القيم والمعايير الاجتماعية التي يتبناها الأفراد مصدرها الثقافة والمجتمع والخبرات والتغيرات التي تطرأ عليهما ، فهي بوصفها نوعاً من الاعتقاد تدخل ضمن النسق الاعتقادي الكلي للفرد لتحدد ما يجب أن يكون وما يجب ألا يكون ، فأنماط الشخصية والاتجاهات هما النتيجة المترتبة على تبني القيم المستخدمة من تفاعل الثقافة والشخصية ، ولذلك فإن المعتقدات المتعلقة بالقوة وحساسية المجتمع تجاه ارتباطه بالمرأة تمنع أي سلوكيات لها علاقة بالحصول على السلطة وممارستها ، لأنها تعد خارجة عن الإطار الثقافي للأنوثة ، فتبرز أهمية الاعتقادات السائدة في قدرتها على تحديد حجم القوة المسموح للمرأة وممارسته في الحياة الخاصة والعامة .(٧٥)

ويمكن رصد أهم القيم والاتجاهات نحو تفضيل الذكور على الإناث منها:

١- أن إنجاب الولد يضمن استمرارية الأصول القرابية، لأن الأولاد الذكور يحملون اسم العائلة.
٢- إن الذكور أكثر قدرة على العمل والكسب وتحمل المشاق والجهد والظروف الغير ملائمة والتي تتعارض مع طبيعة الإناث.
٣- أنهم يتكفلون بوالديهم في الكبر.
٤- أنهم سند لأخواتهم ويقوموا برعايتهن.
٥- كما أن إنجاب الذكور يشعر الزوجة وخاصةً الغير متعلمة بالاستقرار لحياتها الأسرية، لأنها تكون مهددة بالطلاق أو الزواج مرة أخرى إذا لم تنجب الولد. (٧٦)

إن الوقوف على منصة المجتمع الإنساني ككل في الوقت الحاضر ، والنظر بتأمل وتفحص ، ليكشف لنا عن مجتمع الألفية الثالثة والذي يمكن أن يسمي بمجتمع التغير السريع ، لذلك فإن الدول العربية تقف أمام تحديات كبيرة ، ولكي تكون ذو قدرة على ردم هذه الهوة ومجابهة تلك التحديات ، لابد من إعادة النظر ببعض القيم والمفاهيم الخاطئة المتعلقة

بالمرأة ، وتحديداً فيما يتعلق بوضعها في المجتمع ، وبمركزها بين تلك المتغيرات والتداعيات التي تتعرض لها المجتمعات العربية ، والأخذ بسياسات واستراتيجيات تساعد على الأخذ بيد المرأة وانتشالها من وحل التخلف والرجعية المتمثلة بقمع المرأة ، من خلال تفسير البعض لفكرة أنها ناقصة العقل والدين ، أو بخروج بعضهم بمفهوم القوامة بصورة مواتية لأفكارهم ومصالحهم الخاصة .(٧٧)

ومع مرور الوقت، ونتيجة لتعرض المجتمع لعدد من المتغيرات انعكست الظروف الجديدة التي عرفها المجتمع على مكانة المرأة، فأصبح دور المرأة لا يقل عن دور الرجل، الشيء الذي أعطى لها اتجاهاً جديداً أو مفهوماً جديداً لشخصية المرأة، وهو الأمر الذي جعل حقوقها وامتيازاتها تمتد إلى مجالات متعددة، حيث سمح لها بالاندماج أكثر في الوسط الاجتماعي، وفك العزلة عليها، فهي اليوم إلى جانب أدوارها التقليدية تقوم بالدور المهني والوظيفي الذي منحها الاستقلالية الاقتصادية والاجتماعية نسبياً. (٧٨)

٣- الأعراف

كثيراً ما يسود اعتقاد فكري وثقافي يدور حول أن المرأة تعتبر طرفاً قاصراً وعاطفياً وهي عبء ومسئولية، وأن أنماط عمل المرأة التي تتناسب مع كونها امرأة تقتصر في كونها أماً وزوجة وأختاً، في حالة كونها أماً فهي أنسب للإنجاب والعمل في المنزل، فعملها يقتصر في محاور أسرتها فقط، وفي حالة كونها أختاً فهي أنسب للعمل المنزلي ومساعدة الأم وليس عليها الخروج إلا في ضوء رقابة ذكورية.

أما في شأن علاقة المرأة بالرجل فهي من المعتقدات السائدة التي تنتشر بالأوساط العربية، والتي تقوم على أن المرأة ليس عليها الاختلاط بالرجل لأي سبب كان، فهي محصورة بالتعامل مع محارمها، على الرغم من أن الإسلام أجاز اختلاط المرأة ووضع ضوابط شرعية لذلك بشكل يحفظ المرأة ويصون كرامتها، إلا أن الأعراف لا تزال تطغى تحت غطاء الدين. (٧٩)

ومع زيادة المستوى الثقافي في معظم المجتمعات والتي تأثر بها كل من الرجال والنساء، وبالتالي زيادة وعي المجتمع بأهمية دور المرأة تغيرت كثير من المعتقدات والأعراف التي كانت سائدة والتي كانت تعتبر المرأة خادمة للرجل، وساد نمط المرأة التي تقف مع الرجل جنباً إلى جنب.

٤- التقاليد

ضمن الأفكار البالية شيوع فكرة الزواج المبكر خاصة في الريف المصري، حيث تمارس الإناث أنشطة خارج المنزل في العمل الزراعي،

وأيضاً فتيات المدن غير المتعلمات في الأوساط الفقيرة يحدث الاختلاط، ويخشى الأهل عواقب هذا الاختلاط، فيفكرون في الحل بالإسراع بالزواج لنقل المسئولية عن الأب والأم إلى الزوج، مما يدعو في الغالب إلى اقتصار التعليم على الذكور، وبالتالي فإن التحيز ضد الإناث منذ الولادة يجعل زواجها المبكر فرصة للتخلص منها.

إضافة إلى شيوع فكرة أن التعليم في الصغر كالنقش على الحجر والتعليم في الكبر كالنقش على الماء، وأن من فاته فرصة التعليم في الصغر لا سبيل إلى تعويضها، وانعكاس تلك الأفكار على التعليم بصفة عامة وتعليم الإناث بصفة خاصة. (٨٠)

وبالتالي انتشرت الكثير من التقاليد المرتبطة بالزواج المبكر للإناث وعدم الاهتمام بتعليمها، إلى أن بدأت المجتمعات تتقدم وتعرف مصلحتها والتي تكمن في تفعيل دور المرأة والاعتراف الكامل بأهمية تعليمها وبمكانتها في المجتمع.

٥- الموروث الثقافي (التهميش أو النظرة الدونية للمرأة)

إن الموروث الثقافي الذي علقت به كثير من الشوائب المتصلة بصورة المرأة ودورها أدى إلى عدم قناعته القيادية، إذ لازالت النظرة إلى دور المرأة سلبية، ومازال للموروث الاجتماعي تأثير في تكوين الرأي العام الذي يستغل من قبل التيار الاجتماعي المحافظ، ومن المعروف أن هذه البنية التقليدية تفضل دعم الرجل عوضاً عن مؤازرة المرأة دون النظر إلى أهمية وكفاءة أي منهما. (٨١)

ويعد الموروث الثقافي هو الذي يحدد وجهات النظر والإجراءات التي يتخذها الأشخاص في مجتمع ما، حيث تتشابك العادات والسلوكيات والمواقف في ثقافة مجتمع معين والتي تنتمي إلى الميراث الثقافي وليس الوراثة، كما يتأثر السلوك البشري بالثقافة السائدة في المجتمع والتي تسمى بالميراث الثقافي. (٨٢)

ويعد التمييز ضد المرأة أحد أهم الأشكال والصور التي تمارسها المجتمعات العربية بصفة عامة ، وقد أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية في هذا الصدد إلى أن عدم المساواة بين الجنسين قد أصبح يشكل أفدح مظاهر الإجحاف تفشياً في المجتمعات العربية ، لأنها تؤثر عملياً على نصف عدد السكان ، وعلى الرغم مما تحقق في السنوات الأخيرة من تحسن كمي في بناء قدرات المرأة العربية ، إلا أن ذلك لم ينجح في تعديل المواقف والمعايير والقيم الاجتماعية ضد المرأة ، والتي تشدد على الدور الإنجابي لها ، وتعزز اللامساواة والتمييز بينها وبين الرجل في مختلف مناحي الحياة .(٨٣)

ولتبرير هذه الهيمنة الذكورية أنتج الرجل ثقافة وتنظيراً مفاداه : أن طبيعة الرجل الوجودية أعلى مرتبة من طبيعة المرأة ، وأن قيمته الإنسانية متميزة عليها ، فهو مرتبة متقدمة وإنسان من الدرجة الأولى ، بينما تأتي المرأة في درجة متأخرة عن الرجل الذي له أهلية التصرف في أشياء الكون ومنها المرأة التي خلقت لأجله ، وهذا يتفق مع أقوال الفلاسفة القدماء كأرسطو الذي يقول (جنس الرجل أصلح للرئاسة من جنس الأنثى ، ومن ثم فتسلط الرجال على النساء مسألة طبيعية جداً) ، وفي قول آخر له (ليس من المناسب أن تتحلى المرأة بفضائل الرجل).(٨٤)

ويمكن القول إن الدور الذي تعيشه المرأة يتسم بالتناقض والازدواجية في ذهن الرجل والتي تمثل انعكاساً للتناقضات الاجتماعية والثقافية، ومن ثم فالرواسب الثقافية تلعب دوراً محورياً في تشكيل أوضاع المرأة والتي تتميز بالقصور والدونية، وتضرب هذه الرواسب جذورها في عمق الثقافة التقليدية التي تجعل المرأة أدنى مرتبة من الرجل. (٨٥)

حتى أنه في حالة تعليم الإناث والذكور نجد أن كثير من أولياء الأمور يوجهون الإناث إلى مجال تعليمي أدبي وتجاري أو تمريض أو سكرتارية وما شابه ذلك، في حين يوجه الذكور للمجال العلمي المتخصص والفني، ويرجعون في ذلك إلى أن هناك فروقاً جوهرية بين الإناث والذكور في القدرات، وهذا ما يجعل المرأة في تخلف دائم عن المشاركة بفاعلية بالحياة العامة، وسرعان ما تنتقل هذه الاتجاهات إلى الأجيال جيل بعد جيل (موروث ثقافي لتصبح جزء من شخصية الفرد وقناعته). (٨٦)

إن المعتقدات الثقافية والممارسات التي تعكس السلطة الأبوية تحرم الطفلة الأنثى من حقها في التعليم الذي هو مفتاح التقدم والمعبر إلى قطاع العمل، وحتى عندما تنجح الفتيات في التعليم فإن اختيارهن لمجال الدراسة يكون متأثراً ومحكوماً بأسلوب التثقيف والتنشئة الاجتماعية في المنزل، والتي تؤثر على ثقتهن بأنفسهن ودرجة تطلعاتهن، إن المرأة عموماً مقيدة بالعوامل الاجتماعية والثقافية السائدة، والتي تؤثر على فرصتها في المشاركة في الأنشطة السياسية. (٨٧)

إن أساس الظلم الواقع على المرأة في سائر المجتمعات يكمن في الأفكار التقليدية الخاطئة التي تسم عقول الناس ومنها:

أ- طبيعة المرأة: تتلخص الأفكار التقليدية الخاصة بطبيعة المرأة في أنها أقل منزلة من الرجل، تابعة له، خادمة له ولعائلته.

ب- تكوين المرأة: هناك بعض الأفكار الخاصة بتكوينها مثل الاعتقاد بانخفاض ذكائها وضعفها جسمياً.

ج-دور المرأة: هناك أفكار متوارثة عن دور المرأة مثل الاعتقاد أنها خلقت ربة بيت وزوجة فقط. (٨٨)

وفي هذا الصدد تؤكد كارن هورني أن فكرة اعتماد المرأة الشديد على زوجها وإبراز ضعفها، وأن لا حول لها ولا قوة، وأنها دائماً تعيش في كنف الذكور ورعايتهم، كل ذلك من صنع الثقافة وحدها، أي أنها مكتسبة اجتماعية وليست فطرية ولا متأصلة في طبيعة المرأة.

ولكل مجتمع خصوصيته الثقافية في إكساب أعضائه معاييره وقيمه خلال مراحل النمو المختلفة وتحديد ذاتيته الذكورية والأنثوية من خلال الأدوار المحددة لكل من الذكور والإناث، ومن ثم فهي التي تضع النساء في وضع اللامساواة مع الرجال. (٨٩)

على الرغم من مرور أكثر من قرن على مناداة المصلحين بضرورة ضمان حقوق المرأة الإنسان، فإن قضية المرأة العربية لا تزال معلقة بالمراحل التاريخية المختلفة، فإن تخلصت البلدان من شبح التبعية الاستعمارية، فإن المرأة لا تزال أسيرة الاستعمار الأبوي والمجتمعي، ولا يزال دورها في التغير الاجتماعي وفي العملية الاجتماعية غير معترف به في بعض العائلات العربية، حيث لا تزال الرغبة في المحافظة على التقسيم التقليدي للأدوار واضحة.

كما أنه على الرغم من مرور نصف قرن على استقلال أغلب البلدان العربية، فإن بعض النساء العربيات لازلن يعانين من بعض هذه الوضعيات السائدة إلى يومنا هذا، حيث تفتقد المرأة بعض حقوقها الإنسانية لمجرد كونها امرأة، وهذا ما يفسر المراتب الدنيا التي لا تزال المجتمعات العربية تتحصل عليها في مجمل التقارير الاقليمية والدولية. (٩٠)

وفي الحقيقة إن تمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار الأسري سواء أكانت زوجة أم أماً أم أختاً أم ابنة لا يعني صراعاً أو مزاحمة لسلطة الرجل داخل الأسرة ، وإنما يحقق ذلك شروط قيام المرأة بدورها كشريك كامل ، مما يحقق التوازن في العلاقات والأدوار ، فهذا التوازن ضروري لتلافي مخاطر الصراع المستتر الذي يهدد استقرار العلاقات في الأسرة والمجتمع ، فالمرأة التي تشعر بتوازن العلاقة مع أفراد أسرتها إنما تشعر بالأمان والاستقرار ، مما يتيح لها فرصة أفضل للقيام بدورها في تحمل مسئولياتها دون الحاجة إلى الدخول في صراع خفي مع الزوج أو إلى كثرة الإنجاب من أجل الاحتفاظ بالزوج .(٩١)

وينظر المجتمع بعين الشك إلى قدرة المرأة على المشاركة الفعالة في الأمور الاجتماعية العامة، وقد يرجع ذلك إلى الفهم الخاطئ للشريعة الإسلامية، وأنها تعطي مكانة أعلى للرجال في كافة شون الحياة، وقد أدى ذلك إلى ضعف ثقة المرأة بنفسها وعدم وعيها بحقيقة قدراتها واستسلامها لهذه العادات.

إن أساس الظلم الواقع على المرأة في سائر المجتمعات يكمن في الأفكار الخاطئة عن قيمة المرأة، مثل طبيعة المرأة حيث ينظر إليها على أنها أقل من الرجل، وتابعة له، وخادمة له، كما أنها كائن ناقص، وعاجز وعورة ينبغي سترها. (٩٢)

وتعد محدودية مشاركة المرأة في الحياة العامة من أكثر المؤشرات التي تعكس قوة الثقافة الذكورية في إطار المجتمع المصري ، فعلى الرغم مما أحرزته المرأة المصرية من نجاح وتقدم في كثير من المجالات التي أتيح لها ارتيادها ، فلا تزال الفكرة السائدة لدي الكثيرين عن أن المجال الطبيعي لنشاط المرأة ، أو ربما المجال الوحيد هو النشاط المتعلق بالمنزل بكافة أبعاد ذلك النشاط ومتطلباته ، وهو الأمر الذي يمثل عائقاً أمام تمكين المرأة في تحقيق تطورها ويعمل على إهدار القدرات الذهنية والقوة الفكرية والإبداعية التي يمكن أن تتحقق في مجالات الحياة المختلفة (٩٣).

ومن هنا فالمرأة مثقلة بظروف وشروط عديدة تساهم في التهام حقوقها الأساسية كإنسان وكعضو فاعل في المجتمع وشريك في الأسرة، ونجد التفاوت واضحاً بين المرأة والرجل في كل زاوية من زوايا المجتمع ونشاطه وحراكه، فقد تحولت المرأة إلى إذعان يومي للرجل وقوانينه ومطالبه، بل ومزاجه، وللمجتمع وتقاليده، وللأزواج وطقوسهم ومفاهيمهم ورغباتهم وعقد نقصهم، ولنتائج جهلهم حتى كادت المرأة في بعض المجتمعات أن تتحول إلى كائن مملوك للرجل، عليه أن يتقبل الظلم ويحمد الله على هذا الظلم، بل ويعتبر قبوله عبادة لله. (٩٤)

ومن هنا كان ينظر للمرأة على أنها كيان لا حول لها ولا قوة ولا رأي حتى في شئونها الخاصة، فإذا قرر أبوها أو أخوها أو عمها ...أمراً فليس لها إلا السمع والطاعة، والويل كل الويل إن نطقت بكلمة، لأن هذا سينزل عليها سخط العائلة، لأنها بنطقها تنكس رأس أهلها وتجلب لهم العار، فما عليها إلا الطاعة، ويعتبرون هذا من الأصالة ومن الشرف ومن العرف العائلي، الذي من خلاله رفعوا رؤوسهم أمام الناس، وهذه هي الجاهلية والتي نقصد منها الجهل وليس العصر الجاهلي. (٩٥)

ومؤخراً ، شهد النظام العالمي تغيرات بنائية سريعة وفجائية على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، من أهم

ملامحها : التغيرات والتحولات الطارئة في عناصر الثقافة ، وتغير عناصر النسق القيمي وتبدله ، نتيجة التفاعل الثقافي والانفتاح على الثقافات الأخرى خاصة الثقافة الغربية ، نتيجة التطورات التكنولوجية في وسائل الاتصال الحديثة ، وقد انعكست هذه التغيرات على البنيوية على بناء الأسرة وخاصة المرأة ، والتأثير على أنساقها الفرعية لنسق الأدوار ونسق العلاقات الاجتماعية ونسق السلطة والقوة .(٩٦)

وبحلول الألفية الثانية أحرزت المرأة تقدماً كبيراً في إطار تغيير أوضاعها الاجتماعية، فكان لها الدور الفاعل والمؤثر على كافة الأصعدة متناسية للأفكار الموروثة والمتعمقة الجذور بشأن تعلية الرجل عليها، متصدية لحل مشكلاتها على أسس المساواة الكاملة بينها وبين الرجل. (٩٧)

٦- الدين

باستقراء التطور التاريخي لنظرة المجتمع الإنساني لوضع المرأة، نجد أن المرأة عانت أشد المعاناة عبر العديد من الثقافات، فكانت تحرم من كثير من الحقوق حتى جاءت الأديان السماوية وأقرت مبدأ المساواة بين الناس جميعاً.

وقد شكلت هذه النظرة منطلقاً لتحسين وضعية المرأة عبر دساتير وتشريعات الدول العربية والإسلامية، وبذلك فقد قضت الأديان على سطوة النظام الأبوي المرتكز على التمييز، وعلى حصر دور المرأة في بوتقة الشئون الخاصة. (٩٨)

لقد نزلت جميع الأديان لتقرر الوضع الحق لفطرة المرأة ويقرر التصميم الذي سوي عليه كيان المرأة الروحي والحسي، فهي إنسان يجب أن يعترف بإنسانيتها في الأسرة والدين والاقتصاد وفي المجتمع. (٩٩)

إن أول ما يقرره الدين ويكفله للمرأة هو قيمتها الإنسانية، فالاعتراف بها إنساناً يعني الاعتراف بكل الحقوق التي تقتضيها الطبيعة الإنسانية، والدين في تقديره لهذه القيمة إنما يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك دورها في البناء والمساهمة في النشاط الإنساني، فالمرأة هي نصف المجتمع، وهي التي يأنس إليها الرجل في طريق الحياة الموحش الطويل، كما يؤكد على أن المرأة هي التي تهب الحياة للحاضر والمستقبل وهي سر الاستمرار والديمومة، وينفي ما ترسب في العقول من أن المرأة هي سر الشر وإفساد البشرية. (١٠٠)

ولقد أعطت الأديان المرأة من الكثير من الحقوق، حيث ساوت بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، وأعطاها الأهلية الدينية والاجتماعية والاقتصادية، وجعل إذنها شرطاً لصحة زواجها، وجعل لها من الحقوق الزوجية مثل ما عليها، وسوى بينها وبين الرجل في التعليم، وأتاح لها أن تحصل على ما تشاء من فروع العلم والحكمة، كما ساوى

بينها وبين الرجل في حق العمل، وأباح لها أن تضطلع بالوظائف والأعمال المشروعة التي تحسن أداءها ولا تتنافر مع طبيعتها. (١٠١)

كما أولت الأديان المرأة أهمية كبيرة لا باعتبار أنها نصف المجتمع فحسب، بل لأنها صانعة لنصفه الآخر، فيجب أن تحوز تلك العناية الكبيرة كي تكون على مستوى يجعلها تصوغ لبنات المجتمع على أكمل وجه. (١٠٢)

وبناءً على هذا فقد أنصف الدين المرأة وأعطاها حقوقها المختلفة، ورد لها اعتبارها كإنسان وحظيت بمكانة عظيمة لم تحظ بها في أي مجتمع سواء أكان قديماً أم حديثاً، ومن مظاهر هذا التكريم:

-أقرت الديانات بإنسانية المرأة وكرامتها وأنها مخلوقة من نفس الرجل، وهي إنسانة مثله تماماً في الخلقة وأصل الكرامة.

-برأ الدين المرأة مما ألصق بها من وصمات وصفات غير إنسانية في الحضارات.

-حرمت الديانات التشاؤم بولادتها أو التعرض لحياتها بغير حق، بأي شكل من الأشكال.

-حرص الدين على إكرام المرأة في جميع مراحل حياتها، سواء كانت أماً أو بنتاً أو زوجة. (١٠٣)

٧-التعليم

التعليم عملية متكاملة ومستمرة مستمدة قوتها من التأثير وتأثر الإنسان بمجتمعه، وكذلك تأثيرهما معاً بالعالم الخارجي، ويؤكد التعليم على حق الإنسان في النماء والتطور، كما أن التعليم نوعه وجودته عامل حاسم في تكوين الشخصية منذ الولادة، حيث إنه أداة متفردة لتحقيق التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وقد أظهرت البحوث في كافة أرجاء العالم النتائج الإيجابية على التنمية التي نتجت عن الاستثمار في التعليم بجميع أنواعه. (١٠٤)

ويقاس تقدم المجتمعات بمدى التقدم المتحقق في مجال التعليم، فهو بدوره يؤثر بشكل مباشر ويتأثر بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وله روابط وثيقة بخفض مستويات الفقر، كما أنه يساهم بشكل فعال في الترابط الاجتماعي، فالتعليم أحد الأدوات الأساسية التي تساعد على تمكين المرأة، فهو يرتقي بمستوى مساهمة المرأة في الأسرة والمجتمع، والذي من شأنه أن يدعم التنمية البشرية، ويكون فاعلاً في فهم المرأة لحقوقها التي نصت عليها اتفاقية حقوق الإنسان واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. (١٠٥)

ويمثل التعليم على وجه الخصوص أهمية بالغة في مجال تمكين المرأة، والذي بدوره أصبحت المطالبة به من منظور حقوقي وليس من منظور رعائي، ويكفي التدليل على ذلك أن الهدف الثالث من أهداف الألفية الثالثة يقرر تشجيع المساواة في النوع وتمكين المرأة، وينص الهدف نفسه على أن أهم مجال مستهدف هو تقليل الفجوة في مجال التعليم (التعليم للجميع بمعناه الواسع)، والذي يركز على فئات بعينها هي الأكثر احتياجاً اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً وتعليمياً، والمرأة على رأس هذه الفئات. (١٠٦)

ولا تعد قضية تعليم المرأة وتمكينها من المشاركة في كافة المجالات قضية نسائية بحتة، بل هي قضية تتعلق بمجتمع وأجيال داخل دائرة واحدة، كل من فيها يؤثر ويتأثر بالآخر، فتحرر المرأة وتمكينها هو تحرر لمن حولها، ويعمل على رقي المجتمع في كافة المجالات. (١٠٧)

ويعتبر التعليم من أكثر المتغيرات ارتباطاً بالمشاركة السياسية ويزداد في وجوده أثر المتغيرات الأخرى تجاه تلك المشاركة ، وللتعليم ارتباط فعال وعال بالمشاركة، حيث يساعد على تنمية الإحساس بالواجب المدني وينمي خصائص لازمة للمشاركة منها الثقة بالنفس وحسن اتخاذ القرار ، الأمر الذي يجعل العلم ليس مجرد استخدام للمصادر العقلية ، بل تعتمد قدرته على التوافق مع الفعل السياسي وقدرته على تحويل مصادر العملية الخاصة إلى وسائل مؤثرة في نطاق العملية السياسية ، ومن هنا يتضح أن التعليم يعمق الوعي بقضايا المجتمع ومشاكله .(١٠٨)

والتعليم هو أحد العناصر التي تساعد المرأة في المجتمعات ، فهو يعمل على الارتقاء بمستوى المرأة في الأسرة والمجتمع وذلك من شأنه أن يدفع العجلة نحو التنمية البشرية ، حيث تتم عملية قياس المجتمعات بناءً على ما تحرزه من تقدم وتطور في العلم والتعليم، فهو يعمل بشكل مباشر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما أن له روابط بخفض مستويات الفقر ، فالتعليم يحمل الكثير من الآثار الإيجابية ويحسن من المستوى السلوكي والإدراكي للفرد ، كما أنه يسهم في وصول المرأة إلى الأفكار والمعلومات الجديدة ، وبالتالي زيادة دور المرأة في اتخاذ القرارات .(١٠٩)

إن وضع المرأة في أي مجتمع يعد أحد المعايير الأساسية لقياس درجة تقدمه، لأنه لا يتصور أن يتقدم مجتمع بخطى منتظمة تاركاً ورائه نصف عدد أفراده في حالة تخلف أو قهر، الأمر هنا ليس مجرد نسبة عددية أثبتت الإحصائيات صحتها، ولكن أيضاً لأن المرأة لا تعيش في حالة عزلة عن الرجل، إذ أنها تشاركه في حياته منذ مولده أماً ثم زوجة

ثم ابنة، ومن هنا فإن تخلفها لابد أن ينعكس على تفكير الرجل واتجاهاته المختلفة. (١١٠)

وعلى الرغم من الانتشار والتوسع في التعليم، إلا أن كثيراً من الأسر العربية لا تزال تنظر إلى تعليم المرأة كنوع من الخطر الذي قد يفتح عينيها وعقلها على أمور يجب أن تظل مجهولة، وقد يجعلها تتمرد على خضوعها للرجل داخل الأسرة، مما قد يعرض الأسرة للتفكك، وكأنما تماسك الأسرة لا يتحقق إلا بخضوع المرأة للرجل، في حين أن التماسك الأسري الحقيقي لا يتحقق إلا في وجود جو من الحرية والعدالة بين أفراد الأسرة جميعاً.

كما أن التعليم شكلاً ومضموناً مازال عاجزاً عن تلبية الحاجات الأساسية للتمكين الحقيقي للمرأة، ذلك أننا لم نطور بالقدر الكافي جوهر التعليم الذي أخذناه من البلاد الاستعمارية، ولم نخلق بعد أسلوب التعليم ومناهجه التي تلبي حاجاتنا وتؤكد شخصيتنا العربية وأصالتنا، وتحرر المرأة من سيطرة الرجل، وتحرر المجتمع من السيطرة الأجنبية والثقافة الغربية ونفوذ مصالح الأقلية. (١١١)

وفي هذا السياق فإن بعض الآباء يعتبرون تعليم بناتهم مضيعة للوقت والمال، ويشعرون بالإنجاز إذا استطاعت بناتهم إكمال تعليمهن الابتدائي، ولكن يجب ألا ننسى أن الأمهات المتعلمات هن القادرات على خلق المناخ المناسب لتنشئة أطفالهن، وبالتالي تقديم مواطنين صالحين للمجتمع، فالنساء المتعلمات يتحكمن بقدر أكبر على القرارات في القرارات التي تؤثر على مستقبلهن. (١١٢)

وعلى الرغم من وجود العديد من الوثائق واتفاقيات حقوق الإنسان التي أدرج بها حق المرأة في التعليم بما فيه التعليم الإلزامي والمجاني، فإن التقدم في هذا المجال مازال يسير بخطى بطيئة للغاية، ويمكن القول إن الفتيات هن أكثر الفئات حرماناً من فرص التعليم، إذ يمكث معظمهن في البيت للمساعدة في الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال. (١١٣)

وعلى الرغم من وجود القوانين التي تعطي المرأة الحق في التعليم والعمل، إذا ما تطرقنا إلى الأمية بين النساء على مستوي الوطن العربي فإننا نجدها تختلف من بلد لأخرى، ويرتبط ذلك بعدد السكان والظروف الاجتماعية والاقتصادية، وحسب تقرير الأمم المتحدة لعام ١٩٩٩ فإن نسبة الأمية بين الإناث في الفئة العمرية ما بين (١٥ – ٦٤) تصل إلى ٥٢٪، ومع مرور الوقت أوضحت بعض الدراسات أن هناك تقدماً ملحوظاً قد تحقق بالنسبة لتعليم المرأة على مستوي كافة الأقطار العربية خلال العقدين الماضيين. (١١٤)

وفي المجتمع المصري، فإنه يمكن القول إنه على الرغم من ارتفاع نسبة الفتيات في مراحل التعليم المختلفة وانخفاض معدلات الأمية، فإن نسبتها بين النساء تظل مرتفعة مقارنة بالرجال، وربما كان تدهور الأوضاع الاقتصادية للأسر الفقيرة في الريف، والتقاليد التي تضع المرأة في إطار الأسرة فقط من أهم أسباب انتشار الأمية بين النساء، خاصة في المناطق الريفية وفي صعيد مصر، وإذا كانت نسبة الأمية بين النساء بلغت ما يقرب من ٥٠٪ وفقاً لإحصاءات ١٩٩٦، فإنها انخفضت في عام ٢٠٠٥ لتصل إلى ٤١٪. (١١٥)

وعلى الرغم من وجود التزام قوي بتحسين وتطوير نظام التعليم في مصر باعتباره أحد الوسائل الهامة لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين ودعم مكانة المرأة، إلا أن الأمية تعد أخطر معوقات حصول المرأة على فرص متكافئة مع الرجل في شتى ميادين الحياة.

فإذا كان معدل الأمية في الفئة العمرية من (١٠ سنوات فأكثر) قد تراجع على المستوى القومي في إحصاء عام ٢٠١٠ ليصل إلى ٢٨,٦ فما زالت نسبة أمية الإناث ضعف أمية الذكور (٣٩٪ إناث، ١٤٪ ذكور). (١١٦)

والواقع أن اتجاهات التعليم هي اليوم في صالح المرأة أكثر من أي وقت مضى ، وتسير الجهود الرسمية والمجتمعية اليوم باتجاه تشجيع الإناث على الانخراط في التعليم الفني والتدريب المهني الذي لايزال حكر على الذكور ، وما على المرأة إلا أن تستفيد من كل هذه الاهتمامات والتوجهات وتجعل تطلعاتها نحو التعليم ، وأن تحاول جاهدة أن تتخطى العقبات فيه ، خاصة وأن تعليم الإناث في المجتمع المصري لا يزال يواجه الكثير من العقبات والمعوقات ، خاصة في ظل الأفضلية التي يقررها الأهل للابن ، أفضلية تعليم الذكور ، الأمر الذي أثر ويؤثر كثيراً على تقدم نسب الإناث في التعليم ، والجدير بالذكر أنه بدون التعليم لا يمكن للمرأة أن تتجاوز التخلف ، وأن تحصل على فرص حياتية كثيرة اجتماعية واقتصادية وصحية . (١١٧)

واليوم وبعد إدراك المجتمعات بأهمية التعليم واعتباره من العناصر الأساسية التي تشكل بيئة المجتمع الثقافية، حيث يؤدي دوراً أساسياً في تغيير نمط البناء الاجتماعي، عن طريق سلسلة العمليات التي تستهدف إكساب الفرد مؤهلات علمية ومهنية تساعده على استغلال طاقاته عبر الاستيعاب والسيطرة على العناصر الثقافية وما يمكنه من الإسهام بوعي في تحمل المسئولية المجتمعية.

كما أصبح التعليم من أساسيات العصر الحديث وضرورة من ضروريات التغير الاجتماعي، فإذا أعددنا دور التعليم من أهم الأدوار في

تنمية المجتمع والنهوض به، فإنه من دون شك من أكبر العوامل تأثيراً للنهوض بالمرأة. (١١٨)

وفي المجتمع المصري يكتسب التعليم اليوم أهمية كبيرة ويشكل ركناً هاماً في عملية التنمية والتمكين ، وفي مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية ، أما بالنسبة للإناث فإن تعليمهن يكتسب اليوم أهمية عظيمة ، كما أن المستوى التعليمي الذي حصلت عليه المرأة شكل أمراً ضرورياً في النهوض بواقعها المتخلف ، ويشكل تعليم الإناث عنصراً مهماً في عملية التمكين ، فقد أكسب الكثيرات وعياً وتفهماً لطبيعة العلاقات القائمة بين المرأة والرجل زوجاً وأخاً وزميلاً ، ومكن الكثيرات من الوعي بحقوقهن والإدراك للواجبات ، وقد شكل التعليم لدى الكثيرات وسيلة اطمئنان واستقرار لهن .(١١٩)

وبالتالي فإن أهمية التعليم في زيادة كفاءة المرأة يجعل منها كائناً ذات مكانة مرموقة، فالأدوار التنموية التي تؤديها في المجتمع يحددها مستواها العلمي، إذ أن معوقات انخفاض مستواها العلمي غالباً ما تعود إلى عدم إكمال الدراسة الجامعية، ولاسيما الحصول على المؤهل العالي لتحد من أميتها في مجالات عدة، من أجل أداء الأدوار المتقدمة في مجتمعها. (١٢٠)

وبناءً على ما سبق فإن السياسات التي اتبعتها الحكومة المصرية من أجل تحسين أوضاع المرأة في مجال التعليم تتميز بما يلي:

-أدت إلى تقليل الفجوة بين الذكور والإناث، فقد انخفضت نسبة الأمية بين الإناث من ٣٧,٧عام ٢٠٠٦ إلى ٣٠,٧ عام ٢٠١٧

-يتساوى الإناث والذكور على حد سواء دون أي تمييز في معايير وضوابط الالتحاق بالتعليم المتواصل وبرامج تعليم الكبار ومحو الأمية.

-شهدت السنوات من ٢٠١٤- ٢٠١٩ زيادة استفادة الإناث من برامج التدريب المتواصل ومحو الأمة الوظيفية.

-انخفضت نسبة التسريب من التعليم بصورة ملحوظة

-إتاحة المدارس فرص متساوية للذكور والإناث للمشاركة في الأنشطة والألعاب الرياضية والتربية البدنية.

-توفير المنح الرياضية للفتيات من أجل دعمهن وتشجيعهن على المشاركة في الأنشطة والألعاب الرياضية، وبالفعل حصدت الفتيات العديد من الميداليات الذهبية والفضية والبرونزية سواء على المستوى العالمي أو الاقليمي أو المحلي. (١٢١)

٨- العمل

إن خروج المرأة للعمل والاتجاه نحو الخروج ، هو في الحقيقة مسألة قيمة ، بمعني أدق أن أهمية القيم الاجتماعية تكمن في كونها مصدراً أساسياً للتحكم بالسلوك ، ويبرز هنا دور القيم وأثرها في توجيه السلوك ، ولما كانت الفروقات الفردية بين الفئات الاجتماعية واحدة من العوامل الأساسية المحددة لأشكال الفعل الإنساني عموماً ، ولمستويات الاتجاهات وخصوصاً تلك المتعلقة بشئون المرأة ، وبالأخص الاتجاه نحو خروجها للعمل ، فإن الباحثين في العلوم الاجتماعية يقدمون تفسيراتهم المختلفة لهذه الفروقات ، فبعضهم يعتمد على العوامل البيئية بالدرجة الأولى ، حيث تعود هذه الفروقات إلى عوامل اجتماعية ترتبط بظروف التنشئة والمحيط الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والتي تنظم حياة الأفراد وتوجه سلوكهم .(١٢٢)

ومن المعترف به أن المرأة مارست العمل منذ فجر التاريخ، فهي إما تعمل داخل البيت، أو خارجه، أو تقوم بالعملين معاً، وتمارس كثيراً من الأعمال الحرفية والمهنية.

وقد واكبت تقدم مجتمعها وشاركت في تنميته، ومع تغير البناء الاجتماعي والاقتصادي وتوسع قاعدة التعليم للفتيات، حيث أخذت أعداد الفتيات تتزايد في المدارس والمعاهد والجامعات، إلا أن النسبة التي تساهم بها قوة العمل النسائية العربية في النشاط الاقتصادي من أدنى النسب في العالم حتى إذا ما قورنت إلى الدول النامية الأخرى. (١٢٣)

على الرغم من خروج المرأة إلى العمل وتزايد انتاجها وتحررها من قيود الأعراف الأبوية ، إلا أنه إذا أمعنا النظر في وضعها داخل سوق العمل نجد أنها قد أضيف إليها المزيد من الأعباء والمشكلات الجديدة بالإضافة إلى عبء دورها في المنزل ، وبذلك أصبحت تعاني من صراع ثقافي نتيجة لتعدد أدوارها ، حيث أصبحت تشغل دورين اجتماعيين متكاملين ، هما دور ربة المنزل ودور المهنية ، وإشغال مثل هذين الدورين يؤدي إلى كثير من المشكلات أهمها : الإرهاق الجسدي والنفسي والعقلي الذي تتعرض له المرأة والناجم عن اشغالها لدورين اجتماعيين (١٢٤).

ولقد ظل عمل المرأة بسبب النظرة التقليدية إليه قاصراً فترة طويلة على مجالي الطب والتدريس، بالإضافة إلى عدم الاعتراف بعمل المرأة الريفية، بل إن أجهزة الإحصاء في أغلب الأحيان والدول تصنف عمل المرأة على أنها ربة منزل فقط، وهي التي تقوم بكافة الأعمال التي تتوقف عليها حياة الأسرة. (١٢٥)

لقد كان المجتمع ينظر بازدراء للفتيات العاملات في التمريض والتعليم والمهن الأخرى، وكانت معظم العائلات تمنع بناتهم من امتهان هذه المهن، فتحت ضغط الحاجة المادية اضطرت المرأة إلى الخروج للعمل بكثافة، فأصبحت المرأة العاملة تعمل خارج المنزل وداخله، فمازالت مجتمعاتنا تؤمن أن المرأة خلقت لتلعب دور الأم والزوجة والمربية للأطفال. (١٢٦)

وفي مكان العمل ومجال ريادة الأعمال تواجه المرأة تحديات تتعلق بالنوع الاجتماعي في المسائل المتعلقة بالتوظيف والمكافأة حتى المزايا الاجتماعية والتقاعد، إذ تفرض بعض الأحكام الرامية إلى حماية المرأة قيوداً أو تكاليف إضافية على أصحاب العمل من القطاع الخاص، كما يمكن لإجازة الأمومة والتقاعد المبكر للمرأة أن يؤثر على دخلهن ومعاشاتهن التقاعدية، فضلاً عما تواجهه رائدات الأعمال من صعوبات في الحصول على تمويل مشروعاتهن، والافتقار إلى الخبرة وعلاقات العمل التي يكتسبها الرجال. (١٢٧)

على الرغم مما حققته المرأة في مجالي التعليم والعمل وما نالته من حقوق، لم يظهر عليها تغير نوعي عميق في وعيها وممارستها اليومية، حيث مازالت رهينة قيم الشرف التي ترتبط بالأعراف والعصبيات العشائرية وكذلك القيم المرتبطة بالزواج والطلاق وحرية الاختيار وغيرها، وهنا يكمن دور المرأة في الالتزام والانصياع للتقاليد والأعراف.

في الحقيقة، مازالت المرأة تعاني من الاضطهاد من طرف الرجل ويظهر ذلك في ثلاثة أشكال:

١. الاضطهاد النوعي: والذي يعني تفوق الرجل عن المرأة وسيطرته عليها لما يخدم مصالحه الخاصة والعامة، مما أدى إلى سحق شخصية المرأة وإحساسها بدونيتها.
٢. الاضطهاد الأبوي: ويظهر ذلك في تسلط الأب اللاعقلاني في العائلة وإجبار الأم والأبناء على طاعته طاعة عمياء.
٣. الاضطهاد القانوني: ويتجلى في القوانين الوضعية والعرفية التي تضطهد المرأة وتحرمها من حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهو ما يجعلها في مرتبة أدنى من الرجل. (١٢٨)

وهناك عدد من العوامل الاجتماعية المؤثرة في عمل المرأة وهي:

١. التعليم والتأهيل: لقد اتسعت قاعدة التعليم لدى الإناث في الآونة الأخيرة مما أفسح المجال أمامهن للعمل خارج المنزل.

٢. ارتفاع معدل سن الزواج للفتيات: لقد بدأ سن الزواج بالارتفاع نتيجة لتعليم الفتيات، فمعظمهن يتزوجن بعد الانتهاء من الدراسة الجامعية.
٣. نظرة المرأة إلى العمل: إن نظرة المرأة للعمل تتأثر بنظرة المجتمع لعملها، ففي المجتمع العربي يكون الرجل هو المسئول عن إعالة الأسرة، وبالتالي لا تكون المرأة مضطرة للعمل إلا في ظروف استثنائية قاهرة.
٤. تشريعات وقوانين العمل: هناك تشريعات وقوانين تتعلق بعمل المرأة في معظم الأقطار العربية مثل منح إجازة الأمومة وتوفير فرص التعليم والتدريب والتأهيل ومراكز محو الأمية.
٥. هجرة الذكور داخل الوطن أو خارجه: لقد تزايد أعداد العاملين المهاجرين الريفيين وترك العمل الزراعي والتوجه إلى المدن أو الدول الأخرى، مما أدى إلى زيادة الاعتماد على القوة العاملة النسائية.
٦. زواج المرأة: لقد أكدت العديد من الدراسات أن هناك علاقة بين عمل المرأة والزواج، فأغلب النساء يخططن لترك أعمالهن بعد الزواج (١٢٩)

ويمكن الإشارة إلى نظرة المجتمع لعمل المرأة:

١. البعد الديني: إن المفاهيم الدينية السائدة تساهم في تشكيل قيم وتصرفات وسلوك الأفراد وعلاقاتهم الاجتماعية والشخصية ببعض، إذ سادت في الآونة الأخيرة اعتقادات تنطلق من أن الدين الإسلامي قد أعفى المرأة من أية التزامات مادية نحو الأسرة وأنها مكفولة من الرجل، وألزمته وحده بنفقات الزوجة والأسرة، وبالتالي فإن النظرة الدينية لعمل المرأة تقوم على أهمية التفرقة بين العمل المناسب للمرأة والرجل، وتحديد نوعية العمل المناسب لطبيعة المرأة جسمانياً وروحانياً.
٢. البعد المادي: مع الارتفاع المستمر في أسعار المواد الغذائية، ونظراً للواقع الاقتصادي الصعب استدعت هذه الضرورة مشاركة المرأة للرجل في تحمل أعباء الأسرة.
٣. البعد الاجتماعي: يكتسب خروج المرأة بعداً اجتماعياً هاماً، إذ ساهم في تعزيز دور المرأة في المجتمع، إلا أن خروج المرأة إلى العمل أثر من جانب آخر على حقوق الزوج وحرمان الأطفال من العناية والرعاية الكافية، مما يصيب الأسرة بالتوتر. (١٣٠)

مما سبق نستنتج أن ، المتتبع للأحداث التاريخية يرى أن عمل المرأة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمكانة المرأة في المجتمع ونظرة المجتمع إليها

، كما أننا نجد أن المجتمعات يختلف فيها وضع المرأة ودورها في الحياة ، فأحياناً يكون سلبياً وأحياناً يكون إيجابياً نشيطاً ، وذلك بحسب أنواع التدريبات المختلفة التي تتلقاها الفتاة خلال مراحلها المختلفة ، وبعد ذلك تتوقف المسألة على قدر الثقافة التي تنالها الفتاة ، كما تتوقف أيضاً على استعداد المجتمع لتقبل أي نشاط يمكن أن تسهم به الفتاة ،فلقد بينت الدراسات أن الفوارق بين الجنسين لا ترجع فقط إلى ما بينهما من فروق بيولوجية وإنما ترجع أيضاً إلى اختلاف العوامل الحضارية .(١٣١)

في ظل الظروف الاقتصادية والتطورات المجتمعية أصبح عمل المرأة حقيقة واقعية وضرورة اجتماعية، ويعتبر البعض أن السبب الرئيسي لخروج المرأة العربية للعمل هو زيادة دخل الأسرة وتحقيق الاستقلال المادي وتأمين المستقبل.

ومن هنا يعتبر عمل المرأة ضرورة اجتماعية واقتصادية في عصر يتسم بالتقدم العلمي والتقني المتسارع، حيث يقدم العمل لها ولأسرتها مزايا مادية ويعزز من شخصيتها وثقتها بنفسها ويحقق وجودها، حيث يعتبر العمل وظيفة وهدف أساسه العلاقات الجيدة والجديدة مع زملاء العمل، وهو ما يعزز وجودها. (١٣٢)

ولم يقتصر تمكين المرأة على التعليم فقط، بل امتد إلى المجال المهني، حيث أصبحت متعلمة الأمس معلمة وطبيبة ومحامية وصحفية ومذيعة اليوم، كما تمكنت من العمل في بعض القطاعات وأصبحت صاحبة أعمال بعد أن أثبتت قدرتها على تحدي كل الصعاب. (١٣٣)

واليوم استطاعت المرأة أن تدخل العديد من مجالات العمل في كافة الميادين ، فها هي المرأة تعمل في مجالات اقتصادية عديدة منها التعليم والصحة والسياحة والإعلام والصحافة والعمل الحكومي ، ليس هذا فحسب ، فقد عملت المرأة أيضاً في مجالات المنظمات الأهلية والمنظمات التطوعية مثل مجال شئون المرأة ورعاية الأسرة والطفولة والمؤسسات الخيرية وأثبتت فيها نجاحاً ملموساً ، بالإضافة إلى ما سبق فقد بدأت المرأة في ممارسة أعمال الريادة والمشروعات الصغيرة ، ويعتبر دخول المرأة تلك المجالات بداية طبيعية لتوليها المناصب العليا في مجالات عديدة ، ومن ثم هو بداية عصر جديد للمرأة .(١٣٤)

٩- الإعلام

إن تأثير ما تنقله وسائل الإعلام من آداب وفنون وصور ذهنية متنوعة عن المرأة يتفوق في شموله ومداه وسرعة الاستجابة إليه وتعدد آلياته على أجهزة التنشئة الأخرى مثل المدرسة ودور العبادة، حيث إن أجهزة الإعلام تصاحب الإنسان على مدار الساعة، وفيها مساحة من التشويق والمهارة في عرض الأخبار والقيم تجعلها أكثر جاذبية للمتابع

لها، وعليه تعد الصورة الذهنية المتناقضة والمتصارعة عادة التي تخلقها الآداب والفنون وأنشطة الإعلام واحدة من أهم عوامل ترسيخ البنية الفكرية والثقافية أو خلخلتها. (١٣٥)

لقد عكست وسائل الإعلام صوراً سيئة وسلبية غالباً عن المرأة ، حيث تقدمها في أدوار ومواقف اتكالية ، مؤمنة بالخرافات وفاقدة للسيطرة على عواطفها وانفعالاتها ، ونادراً ما تقدم المرأة بوصفها امرأة مفكرة أو مبتكرة أو مناضلة سياسية ، فالاتجاه العام يؤكد على المرأة باعتبارها أنثى أو متعة جنسية وسلبية ، كما تهتم معظم البرامج بشريحة من النساء هن الشابات المتعلمات واللاتي ينتمين إلى الطبقة المتوسطة أو العليا في المدن ، بينما يتم تجاهل نماذج الفتاة والمرأة الريفية والقضايا المصيرية والهامة لها ، والفتيات الأميات اللاتي يحتجن الرسالة الإعلامية أكثر من غيرهن .(١٣٦)

كما تتجاهل سياسات وسائل الإعلام إزاء صورة المرأة في المجتمع التطور الحاصل في دورها وموقعها على الخريطة المجتمعية ، بحيث أصبح هناك فرق كبير بين الصورة الإعلامية لكل من الرجال والنساء والواقع الاجتماعي الموضوعي ، فمن ناحية فإن الحيز المعطى للمرأة في وسائل الإعلام لا يتناسب مع حجمها الفعلي سواء في المجتمع أو في سوق العمل ، ولا مع توزيع النساء في الطبقات الاجتماعية وفئات العمر المختلفة والمراكز المهنية ، فما زالت صورة المرأة الأنثى هي الصورة الغالبة في أذهان الرجال والنساء ، والتي تغذيها وتقدمها وسائل الإعلام بشكل مستمر .(١٣٧)

ومن هنا يظهر الدور السلبي لوسائل الإعلام الجماهيري التي تعيد إنتاج الاتجاهات والأفكار التقليدية وتعمل على تثبيتها وترسيخها، فنجدها تصور الإناث عامة بأدوار تقليدية وكتابعات للرجال، وفي مرة أخرى أدنى منهم، وتظهرن جاهلات مستهلكات للأزياء والكماليات، تافهات غير قادرات على التفكير المنطقي والتحليل للأمور، غير قادرات على اتخاذ قرار أو مواجهة مشكلات دون مساعدة من الرجال. (١٣٨)

وتهتم وسائل الإعلام العربية اهتماماً مبالغاً فيه لبعض المهن النسائية على حساب المهن الأخرى ، مثل اهتمامها بالفنانات والرياضيات وسيدات الأعمال على حساب المعلمات والطبيبات والمهندسات وغيرهن من ربات المهن التي لا تعد مهن براقة من وجهة نظر وسائل الإعلام ، كما تهتم من جانب آخر ببعض الفئات العمرية التي تتراوح ما بين (٢٠ : ٤٠) عاماً تقريباً ، أي مرحلتي الشباب والنضوج وتهمل المراحل الأخرى ، وخاصة مرحلتي الكهولة والشيخوخة ، مما يوضح رسوخ

الرؤية التقليدية عن المرأة بتركيز الاهتمام عليها في مرحلة الخصوبة وإهمالها بعد تجاوز هذه المرحلة .(١٣٩)

وعلى الرغم من التحسن الطفيف الذي جرى على تغطية قضايا المرأة في الإعلام، إلا أن الصورة النمطية للمرأة في الثقافة العربية فرضت نموذجها على التغطيات الفضائية وعلى البرامج التي تقدم، ومن هنا فإن صورة المرأة لم يجر عليها تغيير يذكر في وسائل الإعلام العربية، صورة تحاكي الثقافة الشعبية عن المرأة كما يريد الرجل أن تكون، كائناً خارج الفعل والتأثير في القضايا الحاسمة لا في الأسرة ولا في المجتمع.

لذلك ليس من الغريب أن تعكس وسائل الإعلام العربية الصورة التقليدية للمرأة على اعتبار أنها سيدة المطبخ والمهتمة بالعائلة من جانب، والمهتمة بعروض الأزياء وأدوات التجميل ودعاياتها وصاحبة الوظيفة الوحيدة بأن تنجب الأطفال للأسرة من جانب آخر. (١٤٠)

ولا شك أن وسائل الإعلام تلعب دوراً مؤثراً في تغيير أي صورة نمطية لأي شخصية كانت، وقد يكون دوره أساسياً في تغيير الصورة النمطية للمرأة وإظهار مواطن القوة والتأثير لديها، ومسئولية المرأة كبيرة في تغيير النظرة المجتمعية لها من صورة ارتبطت في أذهان العديد بالمطبخ والأزياء والجمال، إلى صورة المرأة المؤثرة صاحبة الرأي والقرار والفكر النير. (١٤١)

ومع مرور الوقت شهد الإعلام تطوراً ملحوظاً بقوة ، فقد برزت العديد من الفضائيات ومؤسسات الإعلام الجماهيري المستقلة من إذاعة وتليفزيون وصحف إلى جانب انتشار الإعلام الالكتروني والمدونات ، بالإضافة إلى الثورة الكبيرة في نظام الاتصالات ، ولكل وسيلة ما تتميز به من خصائص تختلف عن الأخرى ، مما يجعل لها أهميتها ويمكنها من مخاطبة شريحة من شرائح المجتمع بشكل أفضل من غيرها ، من هنا فإن الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام مؤثر لدرجة كبيرة في تكوين وتشكيل قيمنا الاجتماعية وآرائنا التي نسقطها على المواضيع والقضايا المختلفة ومنها القضايا الخاصة بحقوق الإنسان بشكل عام وحقوق المرأة بشكل خاص .(١٤٢)

فالمؤسسات الإعلامية واحدة من أهم المؤسسات الاجتماعية والثقافية في المجتمع التي يمكنها ترسيخ الوعي المجتمعي بأهمية الدور الذي تمارسه المرأة في تحقيق الرقي والتطور في مختلف المجتمعات ، من خلال تعزيز حضور المرأة في المشاريع التنموية في مختلف المجالات وتحسين وضعها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي ، مما يقلل من التحديات التي تواجهها في أدائها لمهامها وتوظيفها لطاقاتها الإبداعية

والإنتاجية في البناء الوطني والمجتمعي ، وهذا ما يتضمن تقديم مضامين إعلامية تلائم دورها الإيجابي والفعال في المجتمع ، بحيث تعكس اتجاهات وصور ذهنية وأنماط تفكير إيجابية تخدم قضايا المرأة ، ومن ثم قضايا المجتمع ، وتتابع اهتمامات وانشغالات المرأة بشكل كاف ، وخاصة أن الإعلام بوسائله وتقنياته أصبح له دور فعال وأساسي في تكوين الوعي المجتمعي وإحداث التغيير الإيجابي في تفكير واتجاهات ومواقف أفراد المجتمع .(١٤٣)

وبالتالي تغيرت اهتمامات وسائل الإعلام المختلفة من مجرد تصوير المرأة على أنها سيدة المطبخ والمهتمة بأمور العائلة إلى المناداة بأهمية تمكينها في المجتمع، وتصوير الدور الإيجابي لها ومتابعة كافة اهتماماتها وانشغالاتها، ومن ثم يعتبر الإعلام متغير ثقافي هام من المتغيرات التي ارتبطت بتمكين المرأة.

١٠- التشريعات والقوانين

كثيراً من القواعد القانونية يمكن أن تمنع المرأة من أن تصبح قوة اقتصادية مستقلة، ففي كثير من البلاد تقف قوانين الأسرة بشدة، إذ تقيد حقوقها في الطلاق وفي وراثة الأراضي وغيرها من الموارد الإنتاجية، وفي معظم البلدان النامية تقتصر حيازة الأراضي الزراعية عادةً على الرجال، ولما كانت الأغلبية العظمى من فقراء العالم تعيش في مناطق زراعية، فإن ذلك مصدراً أساسياً لتعرض المرأة للفقر والمعاناة، حيث لا تزيد نسبة ما تملكه المرأة من الأراضي عن ١ % على مستوى العالم. (١٤٤)

وتعتبر التشريعات الموجودة في الدول بما تتضمنه من قوانين للأحوال الشخصية وقوانين الجنسية أحد أبرز العوامل التي ترتبط بتمكين المرأة، حيث إن هناك العديد من التشريعات التي تعمل على التفريق بين المرأة والرجل. (١٤٥)

إن الوجود الاجتماعي كحق من حقوق الإنسان المرأة أو الرجل أو الطفل رهن بمجموعة عوامل ومتغيرات وأساليب اجتماعية مرهونة بسياق كلي تاريخي وثقافي واقتصادي ، والوعي بكل هذه السياقات يفيد في تعزيز عمل الحقوق الإنسانية لتحقيق أهدافها ، وفي إطار ذلك يصبح تحقيق الوجود الاجتماعي للمرأة من خلال الحقوق القانونية وحده أمراً غير كافياً ، بل يتطلب ذلك تمثلاً لمجمل العلاقات الاجتماعية والإنتاجية التي من خلالها تساهم المرأة اقتصادياً واجتماعياً في رفاهية أسرتها وتقدم مجتمعها، إضافة إلى التقدير والاعتراف المجتمعي بقدرتها على إحداث التغيير في سلوك الآخرين وفرض خياراتها .(١٤٦)

أما في الوقت الحاضر، صدقت مصر على العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية والاقليمية، كما شاركت في العديد من المؤتمرات الرامية إلى النهوض بالمرأة وتعزيز مساهمتها في الحياة العامة.

وفي سياق التغيرات العالمية وتصاعد الأصوات التي تنادي بالاهتمام بقضايا المرأة ومنحها كافة الحقوق، سعت الحكومة إلى إنشاء المجلس القومي للمرأة عام ٢٠٠٠ م كآلية وطنية تتبع رئاسة الجمهورية وتهدف إلى النهوض بأوضاع المرأة المصرية من أجل تحقيق تنمية بشرية متساوية ومستدامة، ليشكل بذلك خطوة مهمة على طريق تعزيز الاهتمام العالمي بالقضايا المتعلقة بحقوق المرأة ودورها المجتمعي. (١٤٧)

ومع بدايات القرن الحادي والعشرين تعالت الدعوات المطالبة بضرورة تمسك المرأة بمكاسبها وحقوقها التي كفلها الدستور والقانون ، ومن ثم بدأت جهود حثيثة للسعي نحو النهوض بأوضاع المرأة المصرية ، وأصبحت قضاياها تحتل أولوية متقدمة على أجندة القضايا التي تبنتها المؤسسات الرسمية والمنظمات غير الحكومية ، وذلك بهدف القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة وإدماجها في عملية التنمية ، هذا إلى جانب تحقيق إصلاح تشريعي فيما يخص الأوضاع الخاصة بها في كل المجالات ، فضلاً عن اتخاذ إجراءات بهدف تغيير القيم والمفاهيم المجتمعية المؤثرة سلباً على المرأة وتفعيل دورها.(١٤٨)

كما أعطت التشريعات المصرية اليوم المرأة ضمانات في كافة المجالات (التعليم والعمل والصحة والرعاية الاجتماعية والتقاضي وغيرها)، وعلى كل المستويات (الأسرة، العمل، المجتمع) كما صدقت مصر على الاتفاقيات والعهود الدولية التي تتناسب مع خصوصيتها الدينية والاجتماعية في مواجهة التمييز الاجتماعي للمرأة وتفعيل حقوقها الإنسانية، كما أنشأت مؤسسات وتنظيمات رسمية وغير رسمية لتفعيل هذه الحقوق، ونسقت بين الوزارات المعنية لتعزيز ذلك، بالإضافة إلى تدعيم أوجه الحماية التي تكفلها هذه التشريعات والحقوق. (١٤٩)

وتعد هذه المتغيرات أكثرها ارتباطاً بتمكين المرأة في الأسرة والمجتمع، حيث ارتبطت المرأة منذ فجر التاريخ بعض المتغيرات والتي تمثلت في التنشئة الاجتماعية والقيم والأعراف والتقاليد إضافة إلى الموروث الثقافي والتعليم والعمل والإعلام والتشريعات والقوانين والدين، حيث بدأت هذه المتغيرات من نقطة سلبية وانتهت إلى ما هو إيجابي وفي صالح المرأة.

النتائج

أ) النتائج التحليلية

أولاً: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الأهداف

- فيما يتعلق بالهدف الأول مؤداه التعرف على أهم المتغيرات الاجتماعية المرتبطة بتمكين المرأة في الأسرة والمجتمع في المجموعة الروائية (الثلاثية، دارية، كبرياء وهوى)، توصلت نتائج الدراسة إلى:

١- اعتبار العادات والتقاليد والأعراف والمعتقدات من أهم المتغيرات الاجتماعية التي ترتبط ارتباطاً كبيراً بمدى تمكين المرأة في الأسرة والمجتمع، مع التأكيد على اختلاف هذه المتغيرات الاجتماعية من مجتمع لآخر على حسب ثقافته.

ففي الثلاثية تم الإشارة إلى بعض العادات والتقاليد التي تهدف إلى الحفاظ على بنيان الأسرة واستقرارها، بالإضافة إلى ذكر بعض العادات التي تقيد حرية المرأة وتمنعها من الخروج من المنزل، وفي (دارية) تم الإشارة إلى العادات والتقاليد التي تنال من حرية المرأة وتقف عائقاً أمام تحقيق أهدافها مثال ذلك (إرسال إنذار بالطاعة للمرأة التي تمتنع عن الذهاب لبيت زوجها)، وفي (كبرياء وهوى) تم ذكر بعض العادات التي تؤكد أن الفتاة ماهي إلا عائلاً اقتصادياً على أسرتها ولابد من تزويجها بأي طريقة كانت.

٢- اعتبار الأسرة المصدر الأول للتنشئة الاجتماعية والمؤثر الأول والأخير في حياة الفرد بصفة عامة والفتاة بصفة خاصة، وبالتالي النظر إلى التنشئة الاجتماعية كمتغير اجتماعي مرتبط بتمكين المرأة في الأسرة والمجتمع، وهذا ما أكدته "كبرياء وهوى" من أن التنشئة الغير سليمة للفتيات ينتج عنها انحلالاً أخلاقياً لهن، وهو ما تسبب في تعرض العائلة لأزمة كبيرة جراء عدم الاهتمام بأخلاقيات وآداب السلوك.

- فيما يتعلق بالهدف الثاني والذي مؤداه التعرف على أهم المتغيرات الثقافية المرتبطة بتمكين المرأة في الأسرة والمجتمع فقد توصلت الدراسة إلى

١- وجود بعض المؤثرات الثقافية والتي أثرت وبشكل مباشر في عملية تمكين المرأة في الأسرة والمجتمع، مثل السلطة الذكورية والتي كان هدفها الأول والأخير هو استخدام الرجل لهيمنته الذكورية في فرض رأيه على المرأة، وهذا ما أكدته

روايتي (الثلاثية، دارية) مع ملاحظة أن تلك السلطة تم استخدامها من قبل الزوج على زوجته في كلتا الروايتين.

- اعتبار الصراع الطبقي مصدراً لتلك المؤثرات الثقافية، مع التأكيد على حدوث هذا الصراع بين أبناء الطبقة العليا وأبناء الطبقة الدنيا كما ورد في روايتي (الثلاثية، كبرياء وهوى)
- انتشار ثقافة النظرة الدونية للمرأة وأنها لا تصلح إلا زوجة فقط، ماكثة في البيت، مهتمة ببيتها وأولادها فقط.
- الإشارة إلى الدور الإيجابي للرجل (الأب) كمؤثر ثقافي ساهم في عملية تمكين المرأة وثقتها بنفسها وتحقيقها لذاتها كما ورد في (دارية، كبرياء وهوى).

٢- النظر إلى التعليم كمتغير ثقافي له الأولوية في التأثير على عملية تمكين المرأة سواء على مستوى الأسرة أو المجتمع، فالمرأة المتعلمة قادرة على مواجهة المشكلات التي تعوق تحقيق أهدافها، وقادرة على مسايرة الأمور بطريقة عقلانية، بالإضافة إلى خلق جيل مثقف له نظرته الثاقبة الصائبة في المجتمع.

٣- كان التعليم سبباً في إفساح المجال أمام المرأة لتتولى جميع المهن، وتلتحق بالعمل الذي يناسب طموحها.

٤- تأثير التكنولوجيا المباشر على تمكين المرأة، فاستخدام الوسائل التكنولوجية كان له أثره الإيجابي في نشر أعمال المرأة وإثبات ذاتها في المجتمع.

٥- الإشارة إلى القوانين كمتغير ثقافي مرتبط بتمكين المرأة، كما ورد في رواية (كبرياء وهوى)، ولكن كانت هذه القوانين عائقاً حيال امتلاك المرأة لممتلكات أبيها بعد وفاته.

- فيما يتعلق بالهدف الثالث والذي مؤداه التعرف على نماذج المرأة التي عرضتها المجموعة الروائية، ومظاهر تمكينها على مستوى الأسرة والمجتمع، فقد توصلت الدراسة إلى:

وجود العديد من الشخصيات النسائية في العمل الأدبي، نذكر منها:

١- نموذج المرأة النمطية، وهي نموذج الأم في كل الحالات، والتي تحاول جاهدة الحفاظ على استقرار البيت كل من وجهة نظره.

ففي الثلاثية كان نموذج المرأة التي تخضع لكلمة الزوج من أجل استقرار حياة الأسرة، وفي (دارية) كانت المرأة التي لا تهتم إلا بأولادها ونظافة بيتها، وفي (كبرياء وهوى) كانت المرأة التي ترغب رغبة جامحة في تزويج بناتها.

٢- نموذج المرأة المثقفة المتحررة، القادرة على بناء شخصيتها وخلق جيل مثقف، ففي الثلاثية كانت (علوية صبري، سوسن حماد) مثالاً لهذا النموذج، وفي دارية كانت (دارية، وصديقتها هادية)، وفي كبرياء وهوى كانت شخصية (اليزابيث، وزوجة خالها السيدة جاردنر).
٣- نموذج المرأة الساقطة، التي لا تهتم إلا بإشباع رغباتها والكسب المادي جراء ذلك، وهذا النموذج لم يذكر إلا في "الثلاثية".

- فيما يتعلق بالهدف الرابع والذي مؤداه التعرف على أوجه الاتفاق والاختلاف بين رؤية كل كاتب فيما يتعلق بتمكين المرأة في الأسرة والمجتمع، فقد توصلت النتائج إلى:

٦- اختلاف رؤية كل كاتب في عرضه لأحداث روايته حسب البيئة التي تجرى فيها هذه الأحداث.
٧- اختلاف الثقافة العربية بشكل جذري عن الثقافة الغربية فيما يتعلق بالعادات والتقاليد
٨- وجود بعض الأفكار الثقافية المشتركة بين البيئة العربية والغربية مثل النظرة الدونية للمرأة ووجود فوارق طبقية.
٩- وجود بعض الأفكار المشتركة بين وجهة النظر الذكورية ووجهة النظر الأنثوية فيما يتعلق بالمتغيرات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بتمكين المرأة في الأسرة والمجتمع مثل (ممارسة الرجل سلطته على المرأة، والنظرة الدونية للمرأة، والمحاولة المستمرة للمرأة لتحقيق ذاتها).

ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء التساؤلات

- فيما يتعلق بالتساؤل الأول والذي مؤداه ما المتغيرات الاجتماعية المرتبطة بتمكين المرأة في الأسرة والمجتمع فقد توصلت الدراسة إلى وجود عدد من المتغيرات الاجتماعية مثل (العادات والتقاليد والأعراف والمعتقدات والتنشئة الاجتماعية).
- فيما يتعلق بالتساؤل الثاني الذي مؤداه ما المتغيرات الثقافية المرتبطة بتمكين المرأة في الأسرة والمجتمع، فقد توصلت الدراسة إلى وجود هذه المتغيرات الثقافية في بعض المؤثرات الثقافية مثل (السلطة الذكورية، الصراع الطبقي، النظرة الدونية للمرأة)، بالإضافة إلى التعليم والعمل والتكنولوجيا.
- فيما يتعلق بالتساؤل الثالث والذي مؤداه ما نماذج المرأة التي عرضتها المجموعة الروائية، ومظاهر تمكينها على مستوى الأسرة والمجتمع، فقد توصلت الدراسة إلى وجود عدد من

النماذج النسائية تمثلت في (نموذج المرأة النمطية، نموذج المرأة المثقفة، نموذج المرأة الساقطة).

- فيما يتعلق بالتساؤل الرابع والذي مؤداه ما أوجه الاتفاق والاختلاف بين رؤية كل كاتب فيما يتعلق بتمكين المرأة في الأسرة والمجتمع فقد توصلت النتائج إلى الاختلاف الجذري للثقافة العربية عن الثقافة الغربية فيما يتعلق بالعادات والتقاليد.

ثالثاً: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة

١- اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة كلاً من (عدلي علي أبو طاحون، ٢٠٠١)، و(Rizvi,Nargis،2014) في التأكيد على وجود سلطة متمركزة في يد الرجال تمنع المرأة من تحقيق أهدافها.

٢- كما اتفقت مع دراسة (إبراهيم محمد العلي، ٢٠٠٥) في التأكيد على أهمية عمل المرأة والذي يساعد في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لها.

٣- واتفقت مع دراسة (Traynor, Laura bowes،2006)، (Stanciu، stefania cristina،2018)، (Dinae Tyler،2002)، (Talley, cynthia،2016)، (عبد الله الكوح، ٢٠١٦)، (كامل عبد المالك عمر ،٢٠١٦) في التأكيد على أهمية الدور الذي تلعبه المرأة في الأسرة والمجتمع.

٤- كما اتفقت مع دراسة (Almadi، Bader seetan، 2008) في التأكيد على وجود نموذج المرأة النمطية، ودراسة (نوال بنت عبد الرحمن بن أحمد،٢٠١٧) في التأكيد على وجود نموذج المرأة الأم.

٥- واتفقت مع دراسة (علي عبد الهادي الحوت، ٢٠٠٦) في التأكيد على أن العادات والتقاليد في بعض المجتمعات كانت عائقاً أمام المرأة لتحقيق أهدافها.

٦- اتفقت مع دراسة كلاً من (عهود جبار عبيرة، ٢٠١٧) و(منار عبدالعال القلا، ٢٠٢٠) في التأكيد أن الموروث الثقافي من أهم الأسباب التي أدت إلى تهميش دور المرأة في المجتمع.

٧- اتفقت مع دراسة (خير الله الشريف، ٢٠٠٤)، (آن ماري أنطوان شكور،٢٠٠٦) في تناول المرأة والكشف عن وضعها كأم وزوجة.

٨- كما اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة كلاً من (حسن أحمد الخولي، ٢٠١٣)، (ريهام علي محمد، ٢٠١٨)، (عبد الله

الشاهر، ٢٠١٨)، (Kelly، mary pat، 1982)، (Yuvajita, phachee، 1985)، (Van Duyvenbode، 2004)، (Hao,Yiren، 2011)، (Hauser, Emily susan، 2017)، (Campelle, Ellen cathrine، 2018) في التأكيد على اهتمام الأدباء والفنانين بقضايا المرأة.

رابعاً: مناقشة النتائج في ضوء التوجه النظري

١- اتفقت الدراسة الراهنة مع التوجه النظري في التأكيد على وجود بعض القيود التي تمنعها من التأثير في المجتمع، والتي تمثلت في الاستغلال والاضطهاد والتبعية من قبل الذكور.

٢- كما اتفقت في التأكيد على قدرة المرأة في التأثير على جميع مستويات الحياة، ومشاركتها في الحياة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي امتلاكها حق الخروج إلى المجال العام والمشاركة بفعالية من خلاله.

٣- ضرورة المساواة بين الرجل والمرأة، فهما يمتلكان نفس الملكات العقلية الرشيدة.

٤- التأكيد على أهمية التعليم كوسيلة تستطيع من خلالها المرأة التمكين في جميع مستويات المجتمع.

٥- ضرورة نشر الديمقراطية والمساواة بين جميع أفراد المجتمع رجالاً ونساءً بشكل يضمن التمكين الكامل للمرأة على جميع المستويات.

ب) النتائج العامة

١- أكدت النتائج النظرية للدراس على اهتمام علم اجتماع الأدب بالأعمال الأدبية باعتبارها ظواهر اجتماعية تصف الواقع الاجتماعي المعاش.

٢- قدرة الأدب على عكس قضايا المجتمع بصورة واقعية وكأن القارئ يعيش أحداثها لحظة بلحظة.

٣- كما تبين من خلال الدراسة أن "تمكين المرأة في الأسرة والمجتمع" من أهم الموضوعات التي اهتم بها علم اجتماع الأدب، وخاصة ما يتعلق بالمتغيرات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بهذا التمكين.

٤- كما أكدت الدراسة على اهتمام الأدب بالقضايا التي تواجه المرأة سواء كانت تلك القضايا سبيلاً لتحقيق أهدافها أو عائقاً لتلك الأهداف وهو ما أكدته دراسة (خيرالله الشريف،٢٠١٤)، (آن ماري أنطوان شكور، ٢٠٠٦)، (حسن أحمد الخولي، ٢٠١٣)، (عبير محمد عباس، ٢٠١٦)، (نوال بنت عبدالرحمن بن أحمد،

٢٠١٧)، (ريهام علي محمد، ٢٠١٨)، (عبدالله الشاهر، ٢٠١٨)، (Kelly Mary pat،1982)، (Yuvajita، 1985،Phachee)، (Van Duyvenbode،2004)، (Hao، 2011،Yiren)، (Hauser, Emily susan،2017)، (Ellen Cathrine، Campelle،2018).

٥- كما أكدت نتائج الدراسة أن المجموعة الروائية (الثلاثية، دارية، كبرياء وهوى) خير ممثل لتصوير المتغيرات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بتمكين المرأة في الأسرة والمجتمع.

ثانياً: التوصيات

١) توصي الدراسة بزيادة الاهتمام بالأبحاث الخاصة بميدان علم اجتماع الأدب، نظراً لقلة الأبحاث المتعلقة بها، حيث تقع أغلب الدراسات في ميدان اللغة العربية، وذلك لاعتبار علم اجتماع الأدب من العلوم البينية والتي تقع ما بين علم الأدب والاجتماع.

٢) كما توصي الدراسة بإجراء العديد من الدراسات والبحوث المتعلقة بالمرأة وحقوقها في الأسرة والمجتمع.

٣) إجراء العديد من الدراسات المتعلقة بضرورة مساواة المرأة بالرجل، وأهمية تمكين المرأة على مستوى الأسرة والمجتمع.

٤) الاهتمام بنموذج المرأة المثقفة كوسيلة للارتقاء بالمجتمع والسير به نحو الأمام.

الخاتمة

لقد عانت المرأة من قسوة السلطة الذكورية عليها وما صاحب ذلك من مظاهر التبعية والاستغلال والتهميش إلى أن ظهرت العديد من المفاهيم الحضارية التي اكتسحت العديد من المجتمعات مع مد العولمة وما صاحبها من نظريات مدللة لمكانة المرأة واستقرارها النفسي، ووجودها الذاتي ودورها في المجتمع من خلال عملها، وما ارتبط بذلك من دعاوي معتدلة أو متطرفة منادية بحرية المرأة واستقلاليتها وإثبات وجودها، من خلال العديد من الوسائل التي كان أبرزها حقها في العمل والحصول على أجر والاستقلال المادي عن الرجل. (١٥٠)

إن التحولات التي شهدها العالم وخلقتها سياسة العولمة وتطور التكنولوجيا والاتصالات فرضت تحديات جديدة على المرأة تستوجب بإلحاح شديد ضرورة الوعي بقضايا المرأة وأهمية دورها في النهوض بالمجتمع والارتقاء به، وبالتالي أصبح للمرأة دوراً فاعلاً في تقدم المجتمع، ويعتمد هذا الدور على مدى ما تتمتع به المرأة من مكانة اجتماعية لائقة توفر فرص العمل لها، وقدرتها على التعبير عن رأيها،

الأمر الذي ساعدها في بلورة شخصيتها وزيادة وعيها بالمشكلات التي يعاني منها المجتمع. ([١٥١])

قائمة المراجع

(١) عبد المحسن عبد المقصود سلطان، ٢٠٠٢: المرأة في المجتمع المعاصر، دار العلم والثقافة، القاهرة، ص ٣

(٢) يسري شعبان سعدالله، ٢٠١١، مقياس تمكين المرأة المعيلة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد ٣٠، ص ٨٢٩

(٣) تماضر حسون، ١٩٩٩: عمل المرأة وأمن الأسرة في الوطن العربي، المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية، العدد ١٢، المجلد ٦، ص ١٢

(٤) عصام خوري وآخرون، ٢٠٠٦: تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية: الواقع والآفاق، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سوريا، العدد ٢ المجلد ٨، ص ٤

(٥) رنا أحمد عبد الفتاح عبد الحليم ،٢٠١٠: صورة المرأة في روايات حنان الشيخ، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم اللغة العربية، كلية الدراسات العليا، جامعة الأردن، ص ١

(٦) محي الدين أحمد حسين، ١٩٨٣: دراسات في شخصية المرأة المصرية، دار المعارف، القاهرة، ص ١

(٧) عبد الهادي أحمد الجوهري، علي عبد الرازق إبراهيم، ٢٠٠٢: المدخل إلى المناهج وتصميم البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص ٢٣٢

(٨) بوب ماتيورز، ليز روس، ٢٠٠١: الدليل العلمي لمناهج البحث في العلوم الاجتماعية، ترجمة: محمد الجوهري، المركز القومي الحديث، الإسكندرية، ص ١٢٨

(٩) أنول باتشريجي، ٢٠١٥: بحوث العلوم الاجتماعية " المبادئ والمناهج والممارسات "، ترجمة: خالد بن ناصر آل حيان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ص ٤٣

(١٠) أحمد إبراهيم خضر، ٢٠١٣/٣/٢،http://www.aluka.net ، تاريخ الدخول ٢٠٢١/١٢/٢٣، ساعة الدخول ٨:٣٠م

(١١) نشوى توفيق أحمد ثابت، ٢٠١٧: مؤشرات تمكين المرأة " رؤية نقدية "، المؤتمر الدولي السنوي لكلية الآداب " المرأة.. وصناعة المستقبل "، جامعة عين شمس، القاهرة، ص ١٠٦

(١٢) حنان عبد الفتاح السيد أحمد، ٢٠١٦: تفعيل مهارات المخطط الاجتماعي في مشروع تمكين المرأة الريفية لتحسين نوعية الحياة بمحافظة المنوفية، مجلة الخدمة الاجتماعية، العدد ٥٥، ص ص ٣٦٨، ٣٦٩
(١٣) سناء محمد زهران عمر، ٢٠١٥: التمكين الاجتماعي: الأهداف والأولويات، مجلة الخدمة الاجتماعية، العدد ٥٣، ص ٩١
(١٤) أحمد غنيمي مهناوي، ٢٠١٨: الأبعاد التربوية لتمكين المرأة المصرية، مجلة المعرفة التربوية، العدد ١١، المجلد ٦، ص ٦٧
(١٥) عبد العزيز إبراهيم عبد الغفار عيسى، ٢٠٠٩: تمكين المرأة من اتخاذ القرار، المؤتمر العلمي الثاني والعشرون للخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، المجلد ٨، ص ٣٧٦
(١٦) نبراس عدنان المطيري، ٢٠٠٥: المرأة والتنمية المستدامة في ضوء مؤتمر بكين " دراسة تحليلية اجتماعية لواقع المرأة العراقية "، ص ١٢
(١٧) صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٠، المرأة والرجل في زمن متغير، حالة سكان العالم، ص ٤٧ (١٨) أميمة أبو الخير، ٢٠١٩: مشكلات المرأة الإماراتية بين التمكين السياسي والتمكين المجتمعي، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد ١٢٨، ص ٤٣٧
(١٩) فيصل المناور،٢٠١٧: تمكين المرأة العربية في المجال التنموي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد ١٣٣، مجلد ١٥، ص ١٠
(٢٠) فهيمة كريم المشهداني، ٢٠١٢: سياسات تمكين المرأة "البرامج والمعوقات رؤية اجتماعية "، مجلة العلوم التربوية والنفسية، العدد ٨٨، ص ٢٥٩
(٢١) هالة منصور عبد الرحمن محمد، ٢٠١٨: التمكين وعلاقته بمشاركة المرأة في الأحزاب السياسية: تحليل سوسيولوجي، مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، العدد ٤٥، ص ص ٤٢٤، ٤٢٥
(٢٢) نهى محمد أمجد نافع، ٢٠٠٤: المرأة والسياسة في مصر، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، ص ٢٩
(٢٣) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، ٢٠١١: المرأة والمجتمع" دراسة في علم اجتماع المرأة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، ص ٤٤

(٢٤) سلوى عثمان الصديقى، ٢٠١٢: الأسرة والسكان من منظور اجتماعي وديني، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ص ١٥
(٢٥) حسن مصطفي عبد المعطي ،٢٠٠٤: الأسرة ومشكلات الأبناء، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، ص ١٤
(٢٦) سمير عبد الوهاب أحمد، ٢٠٠٦: أدب الأطفال، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ص ٢٠٨
(٢٧) هدي محمد الناشف، ٢٠١١: الأسرة وتربية الطفل، دار المسيرة للنشر والتوزيع، القاهرة، ص ١٣
(٢٨) نبيل حليلو، ٢٠١٣: الأسرة وعوامل نجاحها، الملتقي الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة في الأسرة، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، ص ٢
(٢٩) إجلال إسماعيل حلمي، ٢٠١٣: علم اجتماع الزواج والأسرة " رؤية نقدية للواقع والمستقبل "، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص ٢٢
(٣٠) طعيس بن مشلش المقاطي، ٢٠١٨: أساليب التنشئة الاجتماعية، مكتبة العبيكان، السعودية، ص ٣٧
(٣١) عمرو محمد عزب (د.ن): صورة الأسرة في الصحافة المصرية " رؤية الواقع وتشكيل المستقبل "، دار العربي، ص ١٨
(٣٢) عصمت تحسين عبد الله، ٢٠١٦: علم اجتماع الزواج والأسرة، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، ص ١١
(٣٣) هاني السيد العزب، ٢٠١٧: دور الأسرة في إعداد القائد الصغير، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ص ص ١٩، ٢٠
(٣٤) إحسان محمد حسن، ١٩٩٩: موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ص ٥٥٥
(٣٥) محمد محمود الجوهري، ٢٠٠٨: أسس البحث الاجتماعي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ص ١٧
(٣٦) سمية عبد القادر سليمان، (د.ن): المجتمع العربي بين التمسك بالهوية والاندماج العالمي، دار الكتب الوطنية، ليبيا، ص ٣٣
(٣٧) عهود جبار عبيرة، ٢٠١٧: المجتمع الذكوري وانعكاسه على دور المرأة التنموي، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، بغداد، ص ١١٥
([38]) John urry, 1998: The concept of society and future sociology, Lancaster university, UK, P 32
(٣٩) خالد عبد القادر منصور، ٢٠١٩: الثقافة وبناء المجتمعات، بوابة علم الاجتماع، ليبيا، ص ٤٧

(٤٠) جوديت تالكر ومارجريت مريوذر، ٢٠٠٧: النساء والنوع في الشرق الأوسط الحديث " فصول في التاريخ الاجتماعي "، ترجمة: أحمد علي بدوي، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ص ٩

(٤١) عثمان واصل، ٢٠١١: النظرية النسوية وإشكالية المصطلح، المجلس الأعلى للغة العربية، العدد ٢٦، ص ص ٣٩، ٤٠

([42]) Judith Evans ,1996: Feminist theory today, sage publication, London, p 14

(٤٣) فاتن أحمد علي، ٢٠٠٢: عرض تحليلي للاتجاهات الحديثة في دراسة المرأة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، ص ٤٤

(٤٤) أماني زاهر، ٢٠١٠: تأنيث الفقر " دراسة في أهم قضايا المرأة ومشكلاتها "، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ص ٢٤

(٤٥) جوديت تالكر ومارجريت مريوذر: مرجع سابق، ص ١٤١

(٤٦) أحمد صبرة، ٢٠١٨: الدراسات النسوية: أصول نظرية، مجلة سياقات اللغة، العدد ٢، المجلد ٣، ص ١٠

(٤٧) أحمد زايد وآخرون، ٢٠٠٦: المرأة وقضايا المجتمع، مطبوعات مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية، القاهرة، ص ص ٤٨، ٤٩

(٤٨) منال لطفي، ٢٠١٦: الديمقراطية والنظرية النسوية من استهلاك المعرفة إلى إنتاجها، مجلة الديمقراطية، العدد ٦٢، المجلد ١٦، ص ١٦٠

(٤٩) دلال بحري، ٢٠١٤: النظرية النسوية في التنمية، مجلة الفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد ١١، ص ٧٢

(٥٠) هند محمود، شيماء طنطاوي، ٢٠١٦: نظرة للدراسات النسوية، مجلة دراسات عربية، ص ٣٢

(٥١) سامية بادي، ٢٠١٥: المشاركة السياسية للمرأة مقاربة نظرية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري، الجزائر، العدد ٤٤، ص ص ٩٣، ٩٤

(52) Carol Miller, 1995: From WID to GAD: conceptual shifts in the women and development, united Nation Development programme, P 3

(٥٣) دلال بحري: مرجع سابق، ص ٧٣

(٥٤) فاتن أحمد على عبد الرحمن، ٢٠٠٢: عرض تحليلي للاتجاهات الحديثة في دراسة المرأة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ص٥

(٥٥) صالح سليمان عبد العظيم، ٢٠١٤: النظرية النسوية ودراسة التفاوت الاجتماعي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلد ٤١، ص ٦٤٢
(٥٦) خضر إبراهيم حيدر، ٢٠١٩: مفهوم الجندر: دراسة في معناه ودلالاته وجذوره وتياراته الفكرية، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، مكتبة بيروت، العدد ١٦، ص ٢٩٢
(٥٧) أحمد عمرو، ٢٠٠٦: النسوية من الراديكالية حتى الإسلامية، المركز العربي للدراسات الإنسانية، التقرير الاستراتيجي الثامن، ص ١٤٥
(٥٨) سحر سامي، ٢٠١٧: النقد النسوي والإبداع، مجلة فكر وإبداع، القاهرة، المجلد ١١٤، ص١٠٥
(٥٩) نهى محمد أمجد نافع، مرجع سابق، ص ١٢٩
(٦٠) عادل عبد الصادق، ٢٠٠٩: الفضاء الالكتروني والرأي العام " تغير المجتمع والأدوات والتأثير "، المركز العالمي لأبحاث الفضاء الالكتروني، ص ص ١١، ١٢
(٦١) عبد الرازق محمد الدليمي: (د.ن)، علوم الاتصال في القرن الحادي والعشرين، دار اليازوري، الأردن، ص ٣٧٩
(٦٢) خالد كاظم أبو دوح، ٢٠١١: مفهوم المجال العام " الأبعاد والتطبيقات "، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد ١٥، ص ١٤٣
(٦٣) أحمد عبد الحليم عطية، ٢٠٠٢: نظرية هابرماس في المجال العام، مجلة أوراق فلسفية، كندا، العدد ٧، ص ٢٥٦
(٦٤) عزمي بشارة وآخرون، ٢٠١٤: أين العدالة، المركز العربي للأبحاث، قطر، ص ١٦
(٦٥) محمود أحمد درويش، ٢٠١٨: مناهج البحث في العلوم الإنسانية، مؤسسة الأمة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ص ٧٢
(٦٦) توات يخضرون، ٢٠١٥: التنشئة الاجتماعية وبعض مؤسساتها الفاعلة المؤثرة في عملية التربية، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، العدد ٣١، ص ٢١٤
(٦٧) فيصل المناور، ٢٠١٧: تمكين المرأة العربية في المجال التنموي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد ١٣٣، مجلد ١٥، ص ٢٣
(٦٨) حمدان رمضان محمد الخالد، ٢٠٠٧: ضعف المشاركة السياسية للمرأة الموصلية، مجلة كلية الآداب، جامعة الموصل، العدد ٤٨، ص ١٠٢

(٦٩) محمد علي، ٢٠١٤: الموروثات الثقافية وأثرها في تهميش دور المرأة " دراسة ميدانية في مدينة الرمادي " مجلة العلوم التربوية والنفسية، العدد ١٠٥، ص ص ٤٦١، ٤٦٢

(٧٠) علياء الحسين محمد كامل، ٢٠٢١: دور الموروثات الثقافية في التهميش الاجتماعي للمرأة المصرية، مجلة كلية الآداب، جامعة الفيوم، العدد ٢، المجلد ١٣، ص ٤١٨

(٧١) محسن مهدي خنياب، ٢٠١٢: القيم الاجتماعية وأثرها في دور المرأة العراقية للمشاركة بالعمل الانتاجي والصناعي، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، جامعة الكوفة، العدد ١٠، المجلد ٦، ص ٨٠

(٧٢) فيصل المناور، مرجع سابق، ص ٢٣

(٧٣) علاء زهير عبد الجواد، ٢٠١٦: المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية " دراسة ميدانية على عينة من النساء الرائدات في اقليم الشمال، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلد ٤٣، ص ٣٥٦

(٧٤) رشا أحمد عواد، ٢٠٢١: مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية ودراسة المعوقات وسبل معالجتها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، حزيران، ص ٤٧

(٧٥) حمدان رمضان محمد الخالد، مرجع سابق، ص ١٠٠

(٧٦) فاتن محمد شريف، ٢٠٠٧: الرؤية المجتمعية للمرأة والأسرة " دراسات في الأنثربولوجيا الاجتماعية "، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، ص ٣٦٨

(٧٧) مريم أحمد محمد بني هاني، ٢٠١٥: دور وزارة التخطيط والتعاون الدولي في التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة: دراسة ميدانية في مناطق جيوب الفقر في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الأردن، ص ٢

(٧٨) غنيمة هلال، ٢٠١٦: مكانة المرأة الجزائرية في ظل التغير الاجتماعي الحاصل في المجتمع الجزائري، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، العدد ٨، ص ١٨٦

(٧٩) نوف حسن العجمي، ٢٠١٧: تحديات تمكين المرأة الكويتية في ضوء التغيرات السياسية الحالية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٣، المجلد ١، ص ٧٥

(٨٠) وفاء محمد عبد القوي زعتر ،٢٠٠٧: أشكال التمييز ضد المرأة وانعكاساتها على تعليم الإناث ومحو أميتهن، المؤتمر السنوي الرابع، القاهرة، ص ٧٤٩
(٨١) علاء زهير عبد الجواد، مرجع سابق، ص ٣٥٧
(٨٢) Oscar Ramos , 2005: Japanese woman's role: past and present، Japanese studies، vol 10,11 , P242
(٨٣) عبد الوهاب محمد الظفيري، ٢٠١٢: الأبعاد المؤثرة على أشكال التمييز ضد المرأة في المجتمع الكويتي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد ٤، المجلد ٤٠، ص ١٦
(٨٤) حسن الصفار، ٢٠٢١: تمكين المرأة: الفرص والتحديات، مجلة الكلمة، العدد ١١١، ص ١٢
(٨٥) فوزي محمد سعد، ٢٠١٥: المشاركة الاجتماعية للمرأة الكويتية في عملية التنمية " دراسة تحليلية للمعوقات وآليات المواجهة "، مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، العدد ٣٧، ص ٥١٣
(٨٦) وفاء محمد عبدالقوي زعتر، مرجع سابق، ص ٧٤٧
(٨٧) نادية إبراهيم أحمد، ٢٠٠٧: صورة المرأة في وسائل الإعلام العربية: دراسة استطلاعية على عينة من البرامج التليفزيونية، مجلة العلوم التربوية، كلية التربية، جامعة أم درمان الإسلامية، العدد ٢، ص ٢٣٣
(٨٨) عاطف عدلي العبد، ١٩٨٣: وضع المرأة التقليدي وعوامل تدعيمه، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٥٢، المجلد ٦، ص٦٢
(٨٩) أمل اسماعيل صالح يوسف، ٢٠٠٦: صورة المرأة والرجل في التراث المصري: دراسة أنثربولوجية بإحدى القرى المصرية، مجلة كلية الآداب، جامعة بنها، العدد ١٥، المجلد ١، ص ٥٧٧
(٩٠) أمنية القصطلي الباجي، ٢٠٠٩: المرأة والتعليم في العالم العربي: التعليم في تونس نموذجاً، مجلة أفنان، العدد ١٦، ص ص ٦٨، ٦٩
(٩١) الجهاز المركزي للإحصاء، (د ن): تمكين المرأة بيئة مساعدة وثقافة داعمة، اللجنة الوطنية للسياسيات السكانية، العراق، ص ٦١

(٩٢) حنان مكرم فرج، ٢٠٠٧: تمكين المرأة التي تعول للمشاركة في التنمية الريفية في بعض محافظة الجيزة، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ص ٧٣

(٩٣) هالة منصور عبد الرحمن محمد ،٢٠١٨: التمكين وعلاقته بمشاركة المرأة في الأحزاب السياسية: تحليل سوسيولوجي، مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، العدد ٤٥، ص ٤٣٧

(٩٤) حسين العودات ،٢٠١٦: واقع المرأة العربية، دار الرحبة للنشر والتوزيع، سوريا، ص ٧٥

(٩٥) كامل حسن الدليمي، ٢٠١٩: المرأة العربية بين التحرر والتحلل، دار النخبة، القاهرة، ص ٢٤٠

(٩٦) دينا محمد صفوت عبدالحفيظ، ٢٠٢٠: التغيرات الاجتماعية والثقافية وتأثيراتها على بناء القوة داخل الأسرة المصرية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس، العدد ٣٥، ص ٦١٠

(٩٧) نادية إبراهيم أحمد، مرجع سابق، ص ٢٣٠

(٩٨) أميرة عبد السلام عبد المجيد زايد، ٢٠١٨: التربية وتمكين المرأة لتنمية المجتمع، المؤتمر العلمي الثامن، كلية التربية، جامعة المنوفية، ص ١١٨

(٩٩) البهي الخولي: ١٩٦٧، الإسلام والوضع الاجتماعي للمرأة، مجلة الوعي الإسلام، العدد ٣٠، ص ١٢

(١٠٠) محمد سيد فهمي، ٢٠١٢: مشاركة المرأة في مجتمعات العالم الثالث، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ص ٣١

(١٠١) عاطف عدلي العبد، مرجع سابق، ص ٥٩

(١٠٢) عبد الكريم أحمد عوض الله، ١٩٩٨: الإسلام وتعليم المرأة، مجلة الوعي الإسلامي، العدد ٣٩٠، ص ٧٢

(١٠٣) وليدة حدادي، مرجع سابق، ص ص ٢١، ٢٢

(١٠٤) سهام نجم، ٢٠٠٧: تعليم الكبار " تمكين المرأة العربية "، المؤتمر السنوي الرابع " محو أمية المرأة العربية مشكلات وحلول "، جامعة عين شمس، ص ١٣٩

(١٠٥) الجهاز المركزي للإحصاء، مرجع سابق، ص ٢٢

(١٠٦) إيمان عبد الحميد، ٢٠١٦: تمكين المرأة الأمية من المشاركة في تنمية المجتمع المصري علي ضوء المستجدات المحلية، مجلة البحث العلمي في التربية، جامعة عين شمس، العدد ١٧، ص ٢٦١

(١٠٧) غادة أحمد عبد الموجود محمد، ٢٠١٤: دور التعليم في التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في صعيد مصر: دراسة حالة لقرية جهينة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ص ٣

(١٠٨) أسامة محمود فراج، ٢٠٠٧: معوقات المشاركة السياسية للمرأة المتحررة من الأمية، المؤتمر السنوي الرابع " محو أمية المرأة العربية مشكلات وحلول "، جامعة عين شمس ص ١٧٩

(١٠٩) نوف حسن العجمي، مرجع سابق، ص ٧٤

(١١٠) أحمد أنور رفاعي وآخرون، ٢٠١٩: بعض الموروثات الثقافية المقيدة لمشاركة المرأة البدوية في اتخاذ القرار، مركز بحوث الصحراء، المجلد ٤، ص ١٥٦

(١١١) نوال السعداوي، ١٩٨١: المرأة العربية وعقبات التنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣١، المجلد ٤، ص ٩١

(١١٢) Martha Nussbaum ,2003: Women's education is worth the price ،The financial times limited، London، p13

(١١٣) هاني خميس أحمد عبده، ٢٠٠٨: تأنيث الفقر بين المحددات وسبل المواجهة، المجلة العربية لعلم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، العدد ٢، ص ٨٩

(١١٤) خديجة حسين، ٢٠١٧: مشاركة المرأة العربية في تنمية المجتمع من خلال المشروعات الصغرى، المجلة الليبية العالمية، كلية التربية، جامعة بنغازي، العدد ٢٣، ص ٩

(١١٥) هاني خميس أحمد عبده، مرجع سابق، ص ٩٠

(١١٦) هالة منصور عبد الرحمن محمد، مرجع سابق، ص ٤٣٤

(١١٧) هالة عبد الرحيم إبراهيم سالم، ٢٠١٩: التعليم المصري وتمكين المرأة، مجلة كلية التربية، جامعة طنطا، العدد ٢، المجلد ٧٤، ص ٨١٨

(١١٨) محمد وليد صالح، مرجع سابق، ص ٧٢

(١١٩) هالة عبد الرحيم إبراهيم سالم، مرجع سابق، ص ٨١٧

(١٢٠) محمد وليد صالح، ٢٠١٥: العلاقات العامة والتمكين السياسي للمرأة، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، ص ٧٣

(١٢١) عبد المعطي أبو زيد، غادة حلمي أحمد، مرجع سابق، ص ص ٧٨، ٧٩

(١٢٢) عبد الحكيم حسن أحمد رحومة، ٢٠١٢: القيم الاجتماعية المرتبطة بخروج المرأة إلى العمل، مجلة فكر وإبداع، المجلد ٦٦، ص ٢٦٢
(١٢٣) زينب محمد الجوادي، ٢٠٠٩: مساهمة المرأة والنشاط الاقتصادي " دراسة مقارنة "، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٩٦، المجلد ١٠٠، ص ١٧٦
(١٢٤) محمد علي، مرجع سابق، ص ٤٦٤
(١٢٥) عاطف عدلي العبد، مرجع سابق، ص ٥٦
(١٢٦) عاجب بومدين، ٢٠١٧: الآثار الأسرية والاجتماعية المترتبة عن عمل المرأة خارج البيت، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، الجزائر، ص ٢١
(١٢٧) المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠١٧: التمكين الاقتصادي للمرأة في بعض الدول العربية، المجلة العربية للتنمية الإدارية، العدد ٣، المجلد ٣٧، ص ٢١٠
(١٢٨) سعيدة دالع، ٢٠١٩: حرمان المرأة من الميراث بين الهيمنة الذكورية والتنشئة الاجتماعية، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، العدد ٢، المجلد ١١، ص ص ١٨، ١٩
(١٢٩) زينب محمد الجوادي، مرجع سابق، ص ص ١٧٧، ١٧٨
(١٣٠) سعاد عثمان عبد الرحيم، ٢٠٠٧، واقع المرأة وتأثيره على مؤشرات التنمية، مركز المرأة للبحوث والتدريب، جامعة عدن، العدد ١، ص ص ١٢٤، ١٢٥
(١٣١) إبراهيم بن مبارك الجوير، ١٩٩٥: عمل المرأة في المنزل وخارجه، مكتبة العبيكان، الرياض، ص ص ٢٣، ٢٤
(١٣٢) سمير بن موسى ،٢٠١٥: صراع الدور وعلاقته بالضغوط لدى المرأة العاملة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي، العدد ٤، ص ١٥٥
(١٣٣) انتصار صالح أحمد الحلبي ،٢٠٢٠: تمكين المرأة السعودية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ وانعكاسه على الاستقرار الأسري، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، كلية الإمارات للعلوم التربوية، العدد ٤٨، ص ٣٣٨
(١٣٤) عادل محمد زايد، ٢٠٠٦: ملتقى الدور الإداري والتنموي للمرأة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ص ٥٧

(١٣٥) ابتسام الكتبي وآخرون، ٢٠١٠: النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي، منظمة المرأة العربية، القاهرة، ص ٩٣

(١٣٦) نادية قاسم ،١٩٩٩: بعض معوقات دور المرأة العربية والمصرية في التنمية البشرية، المؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ص ٦

(١٣٧) اسماعيل سراج الدين، ٢٠٠٨، حقوق المرأة خطوات نحو تحقيق الإصلاح، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص ٧٨

(١٣٨) وفاء محمد عبد القوي، مرجع سابق، ص ٧٤٨

(١٣٩) نادية إبراهيم أحمد، مرجع سابق، ص ٢٧٧

(١٤٠) مصطفي بولنوار، ٢٠١٧: صورة المرأة في السينما الجزائرية المعاصرة من خلال المتغير الاجتماعي، مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية، العدد ١ المجلد ١، ص ص ١٨٩، ١٩٠

(١٤١) محمد أحمد عبد السلام، إبراهيم جابر السيد، ٢٠١٦: الإعلام وقضايا المرأة العربية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، ص ١٤٣

(١٤٢) محمد أحمد عبد السلام، إبراهيم جابر السيد، مرجع سابق، ص ٢٣٧

(١٤٣) وليدة حدادي، مرجع سابق، ص ٥

(١٤٤) هاني خميس، مرجع سابق، ص ٨٦

(١٤٥) نوف حسن العجمي، مرجع سابق، ص ٧٦

(١٤٦) مروة سعد جاد الحسيني، ٢٠١٨: كفاءة القانون كآلية لتحقيق الوجود الاجتماعي للمرأة المصرية: استطلاع رأي الصفوة الجامعية، مجلة كلية الآداب، جامعة الزقازيق، العدد ٨٧، ص ٢٤٤

(١٤٧) جهاد محمود صابر الغنام، ٢٠٢٠: دور المجلس القومي للمرأة في التمكين الاقتصادي: مشروع المرأة المعيلة نموذجاً، مجلة البحث العلمي في الآداب، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، العدد ٢١، المجلد ٦، ص ٣١٦

(١٤٨) نجوى أمين الفوال، ٢٠١٢: قضايا المرأة المعاصرة وتأثيراتها الأمنية، القيادة العامة لشرطة الشارقة، العدد ٨١، المجلد ٢١، ص ١٦١

(١٤٩) مروة سعد جاد الحسيني، مرجع سابق، ص ٤٣

(١٥٠) وجدان التيجاني الصديق، ٢٠١٥: عمل المرأة وأمن الأسرة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، العدد ٣٩٧، المجلد ٣٤، ص ٩٩

(١٥١) وفاء صبر نزال، ٢٠١٨: المرأة القيادية ودورها في بناء المجتمع، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، ص ٦٧٨ .